**اقتباسات وحوار ورأي حول موضوع ولادة الدولة السورية**

**إلى طلاب سنة أولى دراسات تاريخ حديث ومعاصر**

**أ.د.سمر بهلوان**

* ما يخص ما ورد في بعض المراجع:
* **مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، دار كنعان للدراسات والنشر، ط 1، دمشق 1994.**

الفكرة التي يتم طرحها هنا طبيعة الحكم العثماني الذي تذرع بالدين لاحتلال مناطق الوطن العربي، كما لم هدف العثمانيين توحيد المناطق العربية إنما كانت وحدتهم السياسية شكلية فقط.

* **ص 46** - فيما يتعلق بفكرة تجميل الأتراك مسؤولية الانحطاط العربي الإسلامي والتي يسميها سمير أمين[[1]](#footnote-1)• بالخرافة. ومضمون هذه الخرافة أن انحطاط العالم العربي الإسلامي أتى نتيجة الغزو التركي لا نتيجة نواقصه الذاتية، لكن العكس هو أقرب إلى الصحة. هذا لايعني أن الدولة العثمانية لم تدخل بدورها في انحطاط ثم خضعت للتغلغل الاستعماري الغربي، ويرجع هذا الفشل إلى أسباب عدة ومنها بالقطع أسباب رئيسية تتعلق بنواقص في نظامها الداخلي، ولكن العرب لم يقدموا حلولاً لهذه النواقص. كما أن المغرب الذي لم يدخل في الدولة العثمانية أصيب بانحطاط أعمق".
* **ص 47 -** : "محمد علي بطل الثورة المضادة وليس قائداً لنهضة عربية" مقالة منشورة في مجلة الفكر العربي بيروت العدد 47 آب 1987 صفحات 186-193.
* **ضاهر ص 48**. (إن سلاطين بني عثمان كانوا يمارسون السياسة ولا يطبقون الشريعة الإسلامية وأن الوثائق المغربية لتلك المرحلة تشير إلى السيطرة التركية العثمانية وليس إلى الحماية العثمانية، وكثيراً ما اعتبر قادة المغرب تلك السيطرة وإرادة الاحتلال والتملك خطراً على نفوذهم الداخلي، وأبدوا العزم الأكيد على مقاومتها والتصدي لها.كما أن الانتفاضات المستمرة داخل المغرب العربي، خاصة في المناطق القبلية منه ضد النفوذ التركي العثماني لم تهدأ قط، وكانت من أهم العوامل التي زعزعت جذور الأتراك من الداخل ويعتبر البعض أن ذلك هو السبب الحقيقي الذي جعل فرنسا تطيح بالنظام التركي في الجزائر بسهولة كبيرة سنة 1830. هـ 6)
* **ص 50-** (تكاد الدراسات التاريخية العلمية تجمع على قلة عدد الأتراك في معظم الولايات العربية مع ذلك استطاعوا حكم هذه الولايات نظراً لدعم السلطة المركزية العثمانية لهم من جهة، ولغياب التنظيم لدى القوى العربية الخاضعة لحكمهم من جهة أخرى. لذلك بقيت الانتفاضات العربية في مختلف الولايات العربية – ضد الحكم العثماني معزولة بعضها عن البعض الآخر وتفتقد إلى البرنامج النظري والمشروعية الشعبوية في ظروف تاريخية شكلت الأيديولوجيا الدينية ركيزة أساسية من ركائز المشروعية السياسية لأية سلطة داخلية أو خارجية في هذه الولايات).
* **ص 50-** (كانت الظروف الدولية غير ملائمة للانتفاضات العربية، ضد الحكم العثماني وقد استخدمت الإيديولوجيا الدينية كسلاح إيديولوجي لتكتيل الجماهير العربية ضد القوى الأوروبية الغازية. وشهدت هذه المرحلة تهجير أعداد كبيرة من مسلمي الأندلس، ومن مسلمي أوروبا الذين اعتنقوا الإسلام فأجبروا على الرحيل من أوروبا ومن اليهود وغيرهم وبالإضافة إلى الجماهير الشعبية العربية التي كانت تتعرض لغزو صليبي متجدد في المغرب العربي بعد سقوط الأندلس وانتقال الدوقيات والممالك الأوروبية إلى الهجوم لاحتلال المغرب والجزائر وتونس وليبيا، فإن الكتل البشرية ذات الانتماء الإسلامي والمطرودة من أوروبا وجدت في السلطة العثمانية ملاذا عسكريا وسياسيا ودينيا في وجه الغزو الأوروبي ذي الوجه المسيحي. وكانت الفكرة الراسخة في عقول الناس العاديين أن آل عثمان هم الذين هيأهم القدر والعناية الإلهية لحكم المسلمين وأن المتمرد عليهم سيقع لا محالة فريسة في أيدي المسيحيين. )
* **ص 51 -** مع بعض التصرف:(هذا الشكل من الكتابة التاريخية .. يلعب دور مبدأ التعويض، دور التوازن لمصلحة الجماعة الدينية. حيث عوض الله المسلمين الذين طردوا من الأندلس حماية من الجيش العثماني في المغرب العربي فاستطاع العثمانيون صد "الهجمة المسيحية" واستحق العثمانيون بذلك لقب المنقذ الذي لا تجوز الثورة ضده خوفاً من السقوط بأيدي الكفار أو أعداء الإسلام وهذا الشكل من الكتابة التاريخية المؤدلجة أفضى إلى مقولة "الوحدة العربية الثابتة في المرحلة العثمانية الطويلة وربطها نظرياً ودون سند تاريخي عملي، فالوحدة العربية مستمرة دون انقطاع منذ الفتوحات الإسلامية الأولى).

**حركة الصراع العربي - التركي على أرض الواقع العربي وتأثيراتها ص52**

* **أولاً – عدم اكتمال السيطرة العثمانية على الأراضي العربية:** تؤكد الوثائق التاريخية أن السلطنة العثمانية لم يكن في رأس اهتماماتها توحيد جميع الولايات العربية لذلك توقفت سلطتها عند حدود الجزائر ولم تدخل المغرب الأقصى وموريتانيا، كما لم تدخل اليمن وبقيت سلطتها إسمية في معظم مناطق السودان. وتؤكد الوثائق أيضاً أن التوحيد الذي تمّ لم يكن يحمل طابع التدامج بين العرب والأتراك إذ احتكر الأتراك لأنفسهم المناصب الأساسية وحافظوا على تمايزهم كنخبة عسكرية وإدارية وسياسية ذات امتيازات ضخمة في جميع الولايات العربية. ولم ينظروا إلى زعماء العرب كشركاء لهم في دولة مركزية واحدة. وشهدت الولايات العربية انتفاضات كثيرة قادها زعماء عرب ضد السلطة المركزية العثمانية في محاولة للتخلص من ضرائبها الباهظة وأسلوبها الجائر في ممارسة الحكم. .. **كانت سلطة قمعية قاعدتها زعماء البدو وزعماء الطوائف وكبار الملاكين والأعيان وقوى القمع العسكري والتجار وأنها قوى طبقية** عرفت كيف تبني دولة عثمانية مترامية الأطراف تقوم على التوحيد القسري بواسطة القوة العسكرية والانضمام الاختياري إليها، وهي قوى سلطوية طفيلية نشأت على قاعدتها الدولة التسلطية الحديثة في مشرق العرب ومغربهم.
* **ثانيا-** **ضبابية الفكر النظري التوحيدي بين العرب والأتراك داخل السلطنة**

**ص 53** - غالباً ما تمنى العرب الموالين للسلطنة العثمانية المساواة بينهم وبين الأتراك في جميع المجالات طالما أنهم ينتمون إلى دين واحد ويطبقون شريعة واحدة هي الشريعة الإسلامية ويخضعون لسلطة مركزية إسلامية واحدة هي السلطنة العثمانية، لكن ذلك لم يحصل واستمرت الأفضلية للعنصر التركي على باقي القوميات. كما أن نظام الملل العثماني أوجد نموذجاً حقوقياً معترفاً به في جميع أرجاء السلطنة وهو النظام الذي ميز سكان الدولة الواحدة على أساس انتمائهم الطائفي مع ما يستتبع ذلك من ضرائب وإعفاءات وخدمة عسكرية وغيرها.

وقد نبه سمير أمين إلى تاريخية هذا التمايز المستمر في الوطن العربي بين سكان البلد الواحد فقال: " لم تكن المساواة القانونية من سمات النظم الأوروبية والشرقية التقليدية سواء من حيث الانتماء الديني أم الجنسي أم الأحوال الشخصية (التمييز بين الحر والعبد مثلاً) ولم يعرف النظام العثماني ولا الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا المواطن ذا الحقوق السياسية فقط بل الخاضع المحروم من تلك الحقوق. فالسلطة كانت تعترف فقط بأن الإنسان تابع لملة معينة ذات حقوق جماعية وذلك بالنسبة للأغلبية (المسلمة السنية) وللأقليات المعترف بها (المسيحية واليهودية والمسلمة غير السنية). دلالة ذلك أن المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان السلطنة العثمانية لم تكن موجودة على أرض الواقع، ويشكل غيابها نفياً ملموساً لوحدة المجتمعية داخل السلطنة.

واستخدم نظام الملل العثماني مرارا كركيزة هامة للتدخل الاستعماري في شؤون السلطنة وتهديمها من الداخل. أضف إلى ذلك أن الوحدة المجتمعية بين سكان السلطنة كانت غائبة في المجالين النظري والتطبيقي، ولو كانت موجودة فعلاً لما اضطرت السلطنة إلى إصدار الخطوط الهمايونية لإعلام السماوي والتي عرفت بالخط الشريف سنة 1839 وفي السنوات اللاحقة. وقد نشرت هذه الخطوط تحت ضغط التدخل الاستعماري الأوروبي فزادت في تفكيك السلطنة ولم تساهم في توحيد سكانها.

**ثالثاً- تأكيد حتمية الصراع العربي – التركي إبان العهد العثماني:**

**ص 54:** من خلال الدراسة لكثرة الانتفاضات التي شهدتها الدولة العثمانية يتضح بأن (الحكم العثماني حكماً طبقيا خارجياً ودولة تسلطية وبالتالي فإعلان العصيان أو التمرد أو الانتفاضة أو الثورة ضده كان أمراً طبيعياً ومشروعاً انطلاقاً من حركة الصراع الاجتماعي نفسه. فهناك حكم قمعي يستند إلى دولة تسلطية تقيم علاقات وثيقة مع قوى القمع الداخلي أو بعضها (زعماء القبائل، كبار الملاكين، بعض التجار، أعيان المدن والأرياف..إلخ) وتمارس أشد أنواع الإرهاب والقهر والاضطهاد ضد الجماهير الشعبية في مختلف الولايات العربية ومن مختلف الطوائف والمذاهب.

* اللافت للنظر أن من ترفض الاعتراف بشرعية الانتفاضات الشعبية ضد الحكم العثماني هي فئة من المؤرخين المؤدلجين الذين آمنوا "بقدسية الحكم العثماني" تحت ستار إسلاميته ونعتوا الانتفاضات الشعبية نعوتاً شتى ليس أقلها الانتماء إلى الغرب الاستعماري والارتماء في أحضانه. وكأن إسلامية الحاكم تمنع انتفاضة الجماهير الشعبية ضده إذا كان جائراً، سواء أكانت تلك الجماهير الشعبية ضده أو سواء أكانت تلك الجماهير مسلمة أم مسيحية..وهذه المنهجية تنفي العلم التاريخي نفياً قاطعاً وذلك بنفيها لحركة الصراع الاجتماعي المستمرة دون انقاطاع) في هذا المجال يلاحظ أن بعض المؤرخين الأتراك طوروا أبحاثاً معمقة حول الدور التاريخي للسلطنة العثمانية، وهي أبحاث أكثر علمية من معظم الأبحاث العربية حول طبيعة السلطة العثمانية. فالباحث التركي المعاصر متين هيبير M.Hepper توصل إلى استنتاجات هامة في مقاله "الدولة والدين في السياسة التركية". فقد لاحظ وجود نظام قائم على البيروقراطية في مركز السلطنة وولاياتها البلقانية من جهة، ووجود نظام عثماني قائم على تحالف الأعيان وزعماء القبائل والقوى الدينية في الولايات العربية من جهة أخرى. واستناداً إلى هذا التمايز داخل السلطنة نفسها استنتج الباحث أن الذين لم يتحول إلى العنصر الأساسي المكون للدولة العثمانية من بعدها الدولة التركية الحالية في حين تحول الدين إلى العنصر الأساسي لقيام الدولة في الشرق الأوسط. ورأى أن "من بين الفوارق الأساسية بين تركيا وباقي دول الشرق الأوسط أن الدين لم يشكل العنصر الوحيد لتبرير الشرعية في الدولة العثمانية، ولم يكن للدين أي دور في عصر الجمهورية التركية الحديثة، لم تكن محاولة إحياء الإسلام في تركيا الحديثة بهدف تعويض السياسة بالإسلام"14). يضاف إلى ذلك أن التناقض كان واضحاً بين القوانين العثمانية وبين الشريعة الإسلامية، وخاصة في مجال الملكية العقارية وجباية الضرائب وذلك طوال المرحلة التي سبقت الفتح العثماني للأقطار العربية. لذلك أعطيت صلاحيات واسعة لرجال الدين المسلمين، في اسطتنبول بشكل خاص، لمراقبة "إسلامية القوانين" أو بالأحرى مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية قبل إصدارها واستصدار فتاوى ملائمة لها.15) وقامت السلطة العثمانية في هذا المجال بالذات بمحاولات مستمرة وأحياناً غير ناجحة لإيجاد التطابق بين الأعراف القبلية التركية المتوارثة، والنظم الإدارية السائدة في بلاد الأناضول وبلاد البلقان وبين الشريعة الإسلامية. دلالة ذلك أن الوحدة التشريعية العثمانية لم تطبق على جميع رعايا السطنة وفي مختلف الولايات. ولا بد من التروي والتدقيق والنقد قبل إصدار الأحكام القيمية عن علاقة السلطنة العثمانية بولاياتها، خاصة العربية منها.

تبقى ملاحظة أخرى حول تحديد الإطار الزمني للوحدة العربية في العهد العثماني. فبعض المؤرخين يميلون إلى اعتبار تلك الوحدة وكأنها قد أنجزت فور الفتح العثماني للولايات العربية رغم بقاء الصومال والمغرب وموريتانيا واليمن وأجزاء واسعة من السودان خارج تلك الوحدة. والبعض الآخر يعتبرها وحدة رمزية نتجت عن "ترحيب" السكان العرب بالسلطنة العثمانية، "الدولة التي يحرسها الله" والتي أنقذت الولايات العربية من السقوط في قبضة الغزو الاستعماري الأوروبي منذ القرن السادس عشر.

فقد درست الباحثة التركية ياشم طانيق Yesim Tansk قيام الوحدة العثمانية كمشروع سياسي لتجديد الدولة العثمانية نفسها.16) وخلال الفترة الدستورية منذ 1876 أصبحت حركة التوحيد العثماني بمثابة سياسة سلطوية رسمية للسلطنة على قاعدة المساواة بين المواطنين فيها وعارضت جماعة تركيا الفتاة سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية واقترحوا بديلا لها سياسة ترمي للحفاظ على المسلمين وغير المسلمين في ظل الوحدة العثمانية وأثاروا الروح القومية العثمانية وشجعوها بهدف الحفاظ على وحدة السلطنة. ففي المرحلة الأولى لم تكن سياسة جماعة تركيا الفتاة سياسة قومية تركية بل سياسة التوحيد العثماني لمنع تفكك السلطنة. لكن تلك السياسة لم تجد قبولاً واسعاً لها خارج الأوساط التركية لأنها تميزت ببروز النزعة التركية في مرحلة تميزت ببروز النزعات القومية لدى القوميات الخاضعة للسلطنة العثمانية. وقد أدرك جماعة تركيا الفتاة استحالة التوحيد العثماني نظرا لتعارض المصالح بين القوميات التي تتشكل منها السلطنة. لذلك لجأوا إلى استخدام العنف للتوحيد القسري بزعامة تركية، ورغم فشلهم في الحفاظ على السلطنة العثمانية موحدة، فإنهم نجحوا في تحويل حركة التوحيد العثماني إلى قومية تركية معاصرة: لقد تجاوز معظم المؤرخين الأتراك المعاصرين انهيار السلطنة العثمانية لمصلحة القومية التركية وولادة الجمهورية التركية على أسس مغايرة تماماً لما كان عليه عصر الامبراطوريات السابقة. ولعل هذه المنهجية تقدم فائدة كبيرة للبحث العلمي التاريخي العربي في هذه النقطة بالذات فالمقولات التبريرية في إطار الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية لم تقدم أبحاثاً علمية تساهم في وعي العرب بتاريخهم المشترك مع الأتراك العثمانيين. كما أنّ مقولة "الوحدة المجتمعية العربية" إبان الحكم العثماني كانت وحدة شكلية فقط إذ احتضنت في داخلها مختلف ركائز وقوى التجزئة ولم تكن تعبيراً عن مصالح الجماهير الشعبية بل عن مصالح شريحة طبقية واحدة تمثلت بالقوى المرتبطة مصالحها ببقاء السلطنة العثمانية. إن رفض مقولات التبرير والإسقاط والأدلجة هو المدخل الطبيعي للنقد العلمي الذي يقود إلى إبراز حركة المجتمع العربي في انتقاله من الحكم العثماني إلى السيطرة الاستعمارية الأوروبية ومنها إلى الدولة القطرية الراهنة. كما أنّ همجية المرحلة الاستعمارية الأوروبية **لا تبرر أبداً التعاطف مع المرحلة العثمانية الطويلة التي مهدت الطريق وساهمت في الوصول إليها. فقد بنى الاستعمار الأوروبي ركائز سيطرته على موروثات العهد العثماني التي في غالبيتها الساحقة موروثات تفسخ وتفكك وتجزئة. فانهارت السلطنة العثمانية تحت وطأة ركائزها الداخلية المفككة من جهة، والضغط الأوروبي الساعي إلى تفكيكها واقتسام ولاياتها من جهة أخرى.** وانتهزت الفرصة قوى عربية مسيطرة استفادت من علاقاتها التبعية مع العثمانيين ثم الأوروبيين، فجمعت بين النفوذ والأملاك الواسعة واحتلت مراكز إدارية وعسكرية في أجهزة الدولة فشكلت بذلك قاعدة ثابتة ومتجددة للدولة التسلطية في الوطن العربي عثمانية كانت أو أوروبية أو عربية أما الجماهير الشعبية خاصة العمال والفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين والأجراء فشكلوا القاعدة الثابتة للنهب والتحكم ودفع الضرائب.

**مقدمات التحول عن الوحدة العثمانية إلى الحماية الأوروبية: (القصد بالقطرية هو التجزئة) ومن هنا كانت بدايات تشكل الكيانات السياسية العربية أو الدول العربية**

* **ص 58:** الرؤية المنهجية العلمية حول ولادة الدولة القطرية في الوطن العربي مدعوة، استناداً إلى الوثائق الأصلية لإظهار جدتها المنهجية وقدرتها على القطع مع الفرضيات السائدة والتمايز عنها وصولاً إلى الاختلاف الكامل معها في كثير من الجوانب، ولعل الأسئلة المنهجية الأكثر دقة في هذا المجال تنبع من فهم حركة المجتمع العربي في تطوره منذ احتلال فرنسا الجزائر سنة 1830. نشير إلى أن اختيار هذا التاريخ ليس مجرد صدفة بل إثبات لهشاشة التوحيد العربي إبان المرحلة العثمانية، ونفي لقدرة السلطنة على الظهور بمظهر الدولة المركزية القوية القادرة على حماية نفسها وحماية الولايات التابعة لها عربية كانت أم غير عربية. كان رد الفعل العثماني على احتلال الجزائر باهتا للغاية واستمرت السلطنة "منهمكة" بمحاربة واليها المتمرد عليها في مصر محمد علي باشا وذلك بالاستناد إلى دعم الدول الاستعمارية الطامعة باحتلال ولاياتها خاصة بريطانيا وفرنسا. ولم يكن احتلال الجزائر حدثاً عادياً في تاريخ السلطنة العثمانية إذ تلاه احتلال بريطانيا لليمن ودخلت السلطنة بعدهما مرحلة "الرجل المريض غير القابل للشفاء" حتى سقوطها النهائي في الحرب العالمية الأولى.
* **والسؤال المنهجي:** لماذا لم تحارب السلطنة دفاعاً عن الولايات الخاضعة لها في زمن عاشت فيه الدول الاستعمارية الأوروبية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر على حافة حروب ونزاعات في سبيل السيطرة والنهب حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى كتعبير عن الصراع الدموي بين الدول الاستعمارية لإعادة اقتسام العالم؟
* **ص 59**- إن الإجابة على هذا السؤال الكبير ليست سهلة وتحتاج إلى كثير من الدراساتالمعمقة. لكننا سنسعى إلى تلمس عناصر أساسية منها مع التركيز علىعناصر أساسية منها: التركيز على السمات التي ترتبط وثيقاًبالبنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية السائدة في الولايات العربية في ظل السيطرة العثمانية في القرن التاسع عشر.لقد شهدت تلك البنى الأساسية تبدلات جذرية آنذاك، وعلى مختلف الصعد، وتشكلت في الولايات العربية قوى سياسية واقتصادية مرتبطة تبعياً بمصالح الرساميل الاحتكارية العالمية، خاصة الأوروبية منها. **وتمثلت تلك القوى بشبكة واسعة من كبار الملاكين، والتجار الوسطاء، وزعماء البدو، وأعيان الريف والمدن، وزعماء الطوائف والمذاهب والفرق الصوفية، وشرائح متزايدة من المثقفين الذين تربوا في مدارس الإرساليات الأجنبية وجامعاتها، داخل الولايات العربية وفي أوروبا نفسها.** ورغم الكلام الإيديولوجي الكثير عن الوحدة العربية – التركية في ظل السيطرة العثمانية فإن المصالح القومية العربية للعرب والأتراك كانت شديدة التناقض وساهمت الدول الاستعمارية في تفجير التناقضات بينهم وتتميز نتائجها لصالح الغزو الاستعماري الأوروبي. فالوحدة ليست حلماً طوباوياً بل فعلاً جماهيرياً يستند إلى فكر وحدوي وقوى وحدوية، وعمل وحدوي مخطط ومدروس، ويواجه تحديات كبيرة في الداخل والخارج معاً...كما أن إعلان سقوط التجزئة ودولها ليس كافياً لإزالتها من الوجود طالما أن قوى التجزئة مسيطرة على أرض الواقع العربي الراهن وتستخدم شعارات وحدوية عاطفية لخداع الجماهير الشعبية وتشويه وعيها الوحدوي بشعارات غير قابلة للتحقيق...**ص60** من المفيد إبراز المفاصل الأساسية لسيرورة التطور التاريخي الحديث والمعاصر للأقطار العربية في سيرورة تحويلها من ولايات عثمانية إلى دول قطرية زمن التبدلات البنيوية الجذرية فيها من أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي. **نموذجين:**
* 1- سيرورة الانتقال من البداوة إلى الاستقرار والاستيطان وتضخم سكان الأرياف ثم المدن العربية والتحاق البدو بالطبقات الاجتماعية السائدة أو تلك التي كانت في طور التكوين والتبلور.
* 2- سيرورة الانتقال من المجتمعات الإقطاعية والبدوية ومن التراكم الاقتصادي المحدود إلى مجتمعات تتضح ملامحها يوماً بعد يوم على طريق التبلور النهائي كمجتمعات تابعة بعد مرحلة النفط.
* هناك مفاصل أساسية أخرى متنوعة تتناول السيرورة المعقدة في جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، لحركة التطور التاريخي للمجتمعات العربية منذ أواسط القرن التاسع عشر. وكانت المحصلة النهائية لتلك السيرورة أن الولايات العربية دخلت وبشكل قسري في دائرة التبعية للسوق الرأسمالية العالمية. وكان من نتائجها بروز أشكال متنوعة ومتشابكة من أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية ومن نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي في جميع الولايات العربية. ورغم **الممانعة التي أداها الحرفيون والأعيان وكبار الملاكين وتجار المدن وزعماء البدو فإن غلبة الضغط الخارجي الرأسمالي قد تأكدت بوضوح في جميع أرجاء السلطنة العثمانية التي تحولت إلى تبعية شبه كاملة لمراكز الرساميل الأوروبية.**

**ص61-** تحتل ظاهرة التفاوت بين المدينة والريف من جهة وبينهما وبين البوادي من جهة أخرى مسألة اجتماعية تشترك فيها جميع الأقطار العربية، في المشرق والمغرب على السواء...الاستنتاج الأساسي في هذا المجال أن المدينة العربية هي التي حكمت الريف والبادية معاً وليس العكس، "باختصار فالمدينة كانت تحكم البادية وتأخذ بخناقها وفي ظل هذا الحكم كانت تزاول جماعة من التجار نشاطها مع سكان البادية وتقوم بصفة خاصة بدور الوساطة المربحة بين فلاحي البادية وتجار المدن الكبرى.

**ص 62-** فالمدينة على هذا الأساس كانت ضرورية كسوق لا غنى عنها، بقدر ما كانت البادية تبتعد عن الاقتصاد الطبيعي، وتزداد مبادلاتها واستهلاكها لمواد مجلوبة، وعاقبة هذه الفوارق كلها قيام توتر بين الحاضرة والبادية، وعدم تطابق وضعية الرتب الاجتماعية بين المدينة والبادية سواء وضعية الأعيان أو وضعية العامة. فالمدينة عموماً أقل فقراً من البادية .. وترتب على ذلك أن البادية ككل تنظر إلى المدينة ككل وتنفس عليها امتيازاتها وتشتهيها"

* فإذا كانتالبداوةفي المرحلة العثمانية الطويلة تتمتع بنوع الاستقلالية وتضطر السلطة المركزية لتقديم تنازلات ضرائبية ورشاوي وامتيازات لزعماء القبائل لتأمين طريق الحج، وطرق القوافل التجارية، ومنع تعديات البدو على الأرياف والمدن القريبة من البادية فإن الدول الاستعمارية الأوروبية أجبرت البدو على الاستقرار، واستمالت زعماؤهم إلى المناصب الإدارية والسياسية، وسهلت لهم سبل الانخراط في الأعمال التجارية والمالية، وأطلقت يدهم في التحكم بجماهيرهم البدوية، وأفسحت لهم المجال للغنى وامتلاك المساحات العقارية الكبيرة ويلاحظ أن قيام الدولة الحديثة في الوطن العربي، بشكليها الحضري المستقر والبدوي الذي أجبر حديثاً على التوطين والاستقرار، قد ولدت في أحضان الارتباط التبعي المباشر بالرساميل الخارجية وجيوشها الغازية، ونالت البداوة حصة واسعة في مغانم بعض الدول القطرية بفعل الوجود الاستعماري الأوروبي المباشر الذي تلا هزيمة السلطنة العثمانية.

**فالاحتكاك المباشر بأوروبا الاستعمارية على نطاق واسع في جميع الأقطار العربية كان له الدور الأساسي في تغيير بنية المجتمع العربي لمصلحة الارتباط التبعي بالرساميل الأجنبية.** وبرزت سمات ذلك التغيير على نطاق واسع في جميع المجالات وأدت إلى أزمات مالية وتجارية وإنتاجية تركت آثارها على البادية وساهمت في تفسيخ بنيتها القبلية إلى أسر محدودة العدد أعادت توزيع نفسها، ومن مواقع متباينة، على الطبقات والشرائح الطبقية القائمة في بعض البلدان العربية (مصر والعراق وسوريا والمغرب واليمن والجزائر وتونس والسودان) أو أقامت مجتمعاً جديداً يتجه وجهة طبقية على قاعدة النفط بشكل خاص (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان ) لقد انهار النظام القبلي التقليدي فعلاً أمام تحديات الدولة العربية الحديثة والجيوش الاستعمارية الداعمة لها في عصر السيطرة الامبريالية المباشرة على الوطن العربي.

**ص64-** إن الرؤية العلمية للمسألة البدوية تتطلب إدراجها في إطار تطور المجتمع العربي الحديث والمعاصر، وتحليل الأسباب الموضوعية المتنوعة للانتقال من القبيلة إلى الدولة الحديثة.

فالاقتصاد البدوي حتى إدخال البدو الطوعي أو القسري في دائرة التبعية للرأسمال الأجنبي في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، كان **اقتصاد القلة** لأنه كان دوماً على حافة المجاعة ويقوم على أساس توازن دقيق بين إنتاج زراعي وتجارة بسيطة لتسويق الفائض من ذلك الانتاج وعلى قاعدة **اقتصاد القلة** يمكن فهم الدينامية الاجتماعية للدورة الإنتاجية المغلقة في البادية العربية في المشرق كما في المغرب. لم يكن **اقتصاد القلة** قادرا على لجم الصراع على وسائل الإنتاج بين القبائل بل تشكلت الأحلاف للحفاظ على الذات من جهة والنفوذ والمنعة والقوة القبلية من جهة أخرى. فحل الشعور القبلي بذلك مكان الشعور الوطني والوعي الطبقي معاً لأن الدفاع عن القبيلة كزعامة وكقوة اقتصادية كان يحظى بإجماع أفراد القبيلة تحت ستار الملكية الجماعية لأرض القبيلة وماشيتها وإنتاجها. ومع تفكك القبائل واستقرارها لأسباب موضوعية مختلفة أبرزها الاحتكاك بالغرب الاستعماري تبلورت الانقسامات الطبقية داخل القبائل. فكانت فئة الأعيان أكثر الشرائح الاجتماعية بروزاً على مستوى المنطقة التي استقرت فيها، وتدهورت أوضاع الفلاحين والرعاة وصغار الحرفيين والعمال إلى مصاف الفقراء المحرومين من الملكية أو الذين يملكون مساحات صغيرة غير كافية لإعالتهم، وغير مستقرة بسبب كثرة الضرائب والأتاوات المفروضة عليهم. في الوقت نفسه نشأت مصلحة مشتركة بين الإدارة الاستعمارية وعدد كبير من زعماء القبائل المستقرة. فلم تسع الدولة المركزية إلى إقامة جهاز قمعي بقوى عسكرية دائمة إلا بالارتباط الوثيق مع أولئك الزعماء، وبقيادتهم المباشرة في معظم الأحيان. كما أن إدخال **الاقتصاد البدوي** في دائرة الإنتاج المرتبط وثيقاً بالرأسمال الأجنبي لم يكن ميسوراً دون إخضاع جميع القبائل وإجبارها على الاستقرار في مناطق ثابتة، وتحويل قسم كبير من أفرادها إلى عمال وفلاحين مشاركين في إنتاج يختلف نوعياً عن "**اقتصاد القلة وعدم التراكم"** إلى **اقتصاد تبعي** للرساميل المحلية والسوق الرأسمالية العالمية.. وهذا غالباً ما تمّ بالقوة المسلحةوهذا ما حدث في المشرق أيضاً بعد اكتشاف النفط وتسويقه.

**ثانياً – سيرورة الانتقال إلى الدولة العربية الحديثة ذات الاقتصاد التبعي للإمبريالية:** **ص 66-** هناك مقولات عدة تكاد تصبح مسلمات "علمية" يجب الانطلاق منها لتحليل حركة المجتمع العربي من التجزئة إلى الوحدة. وأبرز تلك المقولات أن العرب كانوا ومازالوا مختلفين على تفسير المفاصل السياسية لتطور مجتمعهم. فهناك خلاف على قاعدة بدو وحضر، وعرب وبربر، وأديان ومذاهب وطوائف، وقوميات وأعراف، ولغات ولهجات، ومشرق ومغرب...إلى آخره.

**ص 67-** هذه التجزئة وتلك الثنائيات موروث تاريخي في المجتمعات العربية رافقها منذ قرون عدة خاصة في المرحلة العثمانية الطويلة وبنى عليه الاستعمار الأوروبي الكثير من ركائزه في عهود الوقاية والحماية والانتداب والسيطرة المباشرة، وحاول أن يغذيها بمختلف الأشكال. فالتجزئة موروث تاريخي ساهمت فيه القوى الطبقية وغير العربية، وأعطته الدول الاستعمارية الأوروبية أشكالاً معينة من الثوابت الجغرافية المعترف بها دولياً ولم تكن من صنع الجماهير العربية بل رغم إرادتها وعلى حساب مصالحها الأساسية وتطلعاتها الوحدوية وأمانيها القومية. وهذا ما نبه إليه د.أحمد طربين بقوله: "إن التجزئة التي تعيشها الأقطار العربية المتعددة اليوم، لم تتكون بإرادة جماهير هذه الأقطار أو بمقتضيات طبيعتها، إنما تكونت نتيجة المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الدول الأوروبية الاستعمارية لاقتسام أقطار الوطن العربي والسيطرة عليها. كذلك لم تكن جماهير هذه الأقطار هي التي نصبت الحواجز بينها ورسمت الحدود القائمة فيها، وإنما تقررت بعد مساومات ومفاوضات استعمارية معينة، تمّ بعدها التوصل إلى ضمان مصالح الدول الاستعمارية وفق مبدأ "التعويضات المتقابلة".

**ص 68-** إن رؤية منهجية جديدة لهذه السيرورة التاريخية للولايات العربية من الوحدة الشكلية في العهد العثماني إلى الدول القطرية (أي الدولة المجتزأة) ذات الاقتصاد التبعي في مرحلتي الاستعمار الأوروبي.....

**ص 69-** إن علاقة التجاذب بين العرب والأتراك قد بنيت بشكل أساسي على وحدة الدين الإسلامي وإغداق النعوت الإسلامية على السلطنة العثمانية والسلطان العثماني والإدارات العثمانية والقوانين العثمانية وغيرها..

منذ غزوة نابليون لمصر واحتلال فرنسا الجزائر **باتت علاقة التجاذب العربي – التركي على قاعدة الموروث الديني بمثابة حبل النجاة للقوى السياسية المسيطرة** في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية بعد اشتداد الضغط الأوروبي الاستعماري عليها. فقد أثبتت حرب الجزائر أن السلطنة العثمانية عاجزة تماماً عن حماية نفسها وولاياتها معاً، وإن قواها العسكرية أصيبت بهزائم قاسية أكثر من مرة في أواسط القرن التاسع عشر على أيدي الروس والإنجليز والفرنسيين ومحمد علي والي مصر.. وكانت تلك الهزائم مدخلاً لتنازلات كبيرة قدمتها السلطنة للطامعين في ولاياتها وهي قوى متحالفة معها شكلاً وساعية إلى تفكيكها من الداخل.

**ص 70-** ولعبت الاحتكارات الرأسمالية والبنوك والمؤسسات الخاصة والإرساليات التبشيرية وغيرها دوراً فاعلاً في إجبار السلطنة على تحديث قوانينها ومؤسساتها وأنظمتها السياسية والعسكرية والإدارية والثقافية (وهي حركة التنظيمات والإصلاحات التي فرضتها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية) بما يسهل عملية الاختراق الاستعماري الأوروبي في السلطنة التي تحولت إلى وحدة شكلية تماماً لم تمنع اندماج العرب والأتراك في السوق الرأسمالية العالمية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

**ص 70-** انطلق بعض المؤرخين المؤدلجين من الوحدة القائمة بين العرب والأتراك كمعطى تاريخي ثابت على قاعدة الدين الإسلامي حتى جاء الاستعمار الغربي فضرب أسس تلك الوحدة وعمل على إيجاد القطيعة التامة بين العرب والأتراك فانتفت بذلك مسؤولية القيادتين التركية والعربية لتنحصر بشكل لفظي فقط بالامبريالية العالمية، وهذا ما أسس لسياسة الاستعمار الغربي بالتجزئة.

**ص 71-** إن بعض القيادات العربية والتركية نصالحت مع المشروع الإمبريالي ولم تعمل على محاربته بل كانت تفتش لنفسها عن دور محدود لها في إطاره مشدودة إلى مصالحها الطبقية، تجدر الملاحظة إلى أنّ الحدود الجغرافية بين الولايات العربية في العهد العثماني كانت مبهمة للغاية، ولم تبدأ بالتبلور إلاّ في مرحلة الهجوم الاستعماري لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها.

**ص 72-** بقي الوجود العثماني شكلياً واقتصر على الاعتراف بالسلطان خليفة للمسلمين والدعاء له في الخطب الرسمية ومن على المنابر، والدعوة إلى تبني شعار الوحدة الإسلامية انطلاقاً من مفهوم سياسي نفعي يرمي إلى وضع الدين في خدمة السياسة لإنقاذ سلطنة تشرف على الانهيار ولا يجد سلطانها إلا القمع والإرهاب والتقتيل والنفي ضد الشعبين التركي والعربي، في الوقت الذي فتح فيه الباب على مصراعيه للاحتكارات الأجنبية وللحركة الصهيونية كي تتسلل إلى المشرق العربي وتقيم مستعمراتها الاستيطانية بكثرة على أرض فلسطين. وكان على حركة التوحيد العربي أن تخوض معركة مزدوجة بإمكانات ضعيفة جداً في ظروف التجزئة والقمع والإرهاب الحميدي، فعملت على إطلاق شعارات عربية وحدوية للإنتقال من مرحلة نظام الملل العثماني إلى مرحلة الانتماء القومي العربي واللغة العربية والتراث العربي والأماني القومية العربية والمصالح العربية. ويلاحظ سمير أمين "أن جناحاً من الحركة القومية العربية اتخذ موقفاً اتسم بالشجاعة إذ أخذ بمدأ القومية العربية لتحل محل الأمة الإسلامية وتطلع إلى إلغاء نظام الملل على أساس إعلان قانون علماني ينطبق على الجميع ويحل محل قوانين الأحوال الشخصية". وكان الهدف الأساسي من هذا الموقف الشجاع التأسيس لمفهوم "المواطن العربي" كخطوة أولى لابد منها على طريق المجتمع المدني العربي وإقامة التمايز مع المجتمع التقليدي السائد حيث يخضع الإنسان، طوعاً أوقسراً، إلى الموروث الديني وقوانين الطوائف وأعرافها المتباينة بتباين كل طائفة وكل مذهب. وكان على الفكر التوحيدي العربي أن يقيم الاختلاف والتمايز عن الفكر التوحيدي السلطوي السائد في السلطنة العثمانية. لذلك احتلت مسألة اللغة العربية موقعاً متميزا في تلك المرحلة لأنّ إحياء اللغة العربية وبالتالي التراث العربي والحضارة العربية والهوية العربية والقومية العربية ونهضة العرب، أو يقظتهم وغيرها ليست سوى مفاهيم ظاهرها أدبي، أو حضاري أو ثقافي لكنّها تضمر مفاهيم سياسية تقيم التعارض بين مصالح القوى المسيطرة التركية ومصالح بعض الزعماء العرب. وقد تنبهت جماعة التتريك في السلطنة العثمانية إلى مخاطر هذه الدعوات وحاربتها بعنف وصولاً إلىفرض الكثير من القيود على انتشار اللغة العربية في الولايات العربية نفسها.

**ص 73-** كان على حركة التوحيد القومي العربي أن تقيم التمايز بين العرب والأتراك على المستوى السياسي وذلك انطلاقاً من مفاهيم إسلامية كالشورى والعدالة والحرية وعدم التفضيل بين القوميات داخل المجتمع الإسلامي وبالتالي عدم أفضلية الأتراك على العرب في السلطنة العثمانية الإسلامية وبين مفاهيم مدنية عصرية كالوطنية والمساواة والإخاء والنهضة القومية واحترام جميع القوميات والاعتراف بحقوقها كاملة داخل سلطة مركزية واحدة.

**ص 73-** ومن خلال المقالات العنيفة التي شنتها الصحف والمجلات العربية ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الأجنبي قبيل الحرب العالمية الأولى يتبين أن حركة التوحيد القومي العربي آنذاك كانت تخوض معركة قومية عربية بمعزل عن الأتراك وضد تواطؤ بعض موظفيهم الرسميين مع الحركة الصهيونية. وفي ذلك دلالة واضحة أن الحركة القومية العربية قد اكتسبت مشروعيتها السياسية وأن هناك مشكلات تخص العرب كعرب رغم وحدتهم الشكلية مع الأتراك والقائمة في إطار السلطنة العثمانية، وأن هذه القومية قادرة على تكتيل العرب على اختلاف طوائفهم وعشائرهم ومناطقهم في وجه الصهيونية ومناصريها. ونبه رشيد الخالدي إلى دور المسألة الصهيونية فيإقامة التمايز بين المصالح العربية والتركية داخل الوحدة العثمانية الشكلية بقوله: "كانت معارضة القوميين العرب الصهيونية تقوم على بالإضافة إلى ذلك (إدراك الأهداف الأساسية للصهيونية) على سخط العرب من إخفاق الحكومة التي تسيطر عليها جمعية الاتحاد والترقي في أن تأخذ مأخذ الجد ما كان يعتبره الفلسطينيون وأبناء جلدتهم من العرب كأنه تهديد جسيم. فالحركة الصهيونية بالنسبة لساسة الامبراطورية وهم في منأى باستنبول وتثقل كاهلهم مخاطر وشيكة الحلول في عقر دارهم، لم تبد مشكلة ىنية كما أن المحاولات العربية لإثارة القضية في البرلمان العثماني كان يجري تجاهلها على العموم من قبل الحكومة، كما يجري تجاهل الحملات القاسية ضد الصهيونية في الصحافة العربية". من الممكن تقديم المزيد من الوقائع التاريخ المثبتة التي

**ص 74- 75** – تؤكد في مطالع القرن العشرين أن الحركة الوحدوية العربية كانت تتجذر على الساحة العربية منطلقة من مشكلات آنية ومستقبلية تخص العرب كعرب سواء استمروا في إطار الوحدة الشكلية القائمة على قاعدة التمايز القومي لكل منهما في عصر تفتح القوميات وتحولها إلى دول مستقلة. وزاد في حدة التمايز القومي بين العرب والأتراك أن السلطنة التي يتفرد في قرارها السياسي الأتراك وحدهم لم تبد اهتماماً كبيراً بالقضايا القومية العربية. فقد احتل الفرنسيون الجزائر ومهدوا لاحتلال المغرب وتونس دون أن تتحرك السلطنة وعساكرها ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها. كذلك تصرفت إزاء الاحتلال البريطاني لعدن، ولمصر والسودان ولمشيخات الخليج، وقامت برد فعل محدود جداً تجاه الإيطاليين لليبيا والإسبان لأجزاء من المغرب الأقصى. وبات واضحاً أن الأتراك لن يدافعوا عن الأراضي العربية. وبالتالي فإن رد الفعل القومي تبلور بالدعوة إلى حكم العرب للعرب، وإن كل حكم للعرب من خارجهم، ولو ارتدى وجهاً دينياً إسلامياً هو حكم أجنبي يفترض العمل على إزالته وتحرير الإرادة العربية منه. لكن الدعوة لتحرير الإرادة العربية من السيطرة التركية في ظل الوحدة العثمانية الشكلية جاءت في مرحلة الدمج الإمبريالي القسري للسلطنة العثمانية وولاياتها العربية معاً في السوق الرأسمالية العالمية. ووجد المشروع الأساسي لعملية الدمج تعبيراته الأساسية في سياسة التجزئة الاستعمارية للوطن العربي من جهة وإقامة حاجز صهيوني بين مشرق العرب ومغربهم لضمان بقاء تلك التجزئة أطول فترة زمنية ممكنة من جهة أخرى. واستفادت الدول الامبريالية إلى الحد الأقصى من ظروف التعارض القومي بين العرب والأتراك لتوسع شقة الخلاف بينهما بما يضمن دخول الفرنسيين والإنجليز "كمنقذين" للعرب من السيطرة العثمانية.

هذا فضلا عن سياسة التتريك التي قام بها الحكام العثمانيون خلال سنوات 1908-1914.. **ص 76-** إن مشروع التوحيد القومي العربي قبيل الحرب العالمية الأولى كان يتناقض جذرياً مع مشروع التوحيد الشوفيني الذي عرف بحملة التتريك التي مارستها جماعة الاتحاد والترقي ضد الأقليات والقوميات الكبرى غير التركية داخل السلطنة العثمانية.

**ص 85- 86-** ترقى ولادة الرأسمالية ونمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا الغربية إلى بدايات الاكتشافات البحرية وتوسعها، وتغير طرق التجارة الدولية، واكتشاف العالم الجديد أو القارة الأمريكية وغيرها .. واستخدام الآلات الحديثة في الصناعة وتراكم الرساميل في بعض المدن الأوروبية وتحولها إلى قوة اقتصادية كبيرة ساهمت في تغيير المجتمعات الأوروبية تغييراً بنيوياً جذرياً قبل انتقالها إلى مرحلة الغزو والسيطرة على الأسواق العالمية لتوحيدها بالقوة المسلحة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية وهي الامتداد الجغرافي المتاخم لأوروبا الغربية أن تبقى بمنأى عن تلك التبدلات الجذرية فاصطدمت مع الدويلات الأوروبية في حروب ونزاعات مستمرة كان من نتائجها تعزيز الهيمنة الاقتصادية والمالية على السلطنة وولاياتها عبر معاهدات واتفاقيات كثيرة عرفت باسم الامتيازات الأجنبية التي توسعت لتشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

**ص 86-** كان للإرساليات الأجنبية والمؤسسات والمدارس التبشيرية (المؤسسات التعليمية العليا أي الجامعات والمعاهد..) دوراً أساسياً وفاعلاً في الاختراق الثقافي الذي مارسته الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا...والمساعي الحثيثة لتعميق الموروث الثقافي الأوروبي في السلطنة وولاياتها "وغني عن التأكيد أن قدرة الدول الأوروبية الاستعمارية في صياغة القرارين الاقتصادي والثقافي للسلطنة العثمانية منذ القرن التاسع عشر كانت المدخل لتأثيرها المباشر على قرارها السياسي والإداري والعسكري. وفي هذا السياق من الموروث الاستعماري الأوروبي في السلطنة وولاياتها يمكن فهم حركة التنظيمات السياسية أو الخطوط السلطانية الهمايونية في القرن التاسع عشر والحروب الفاشلة التي خاضتها السلطنة خلال تلك المرحلة بقيادة وتأثير أوروبين خاصة في الحرب العالمية الأولى.. لقد بنى الاستعمار الأوروبي ركائز سيطرته المباشرة وغير المباشرة على قواعد مدروسة من المعرفة العيانية والدراسات الميدانية والاستكشاف الانتروبولوجي للتعرف على مناطق سيطرته تمهيداً لغزوها أولاً ولتثبيت ركائز ذلك الغزو الذي عرف بالنظام الاستعماري في المرحلة اللاحقة.

**ص 87-** كما أن التدخل الاستعماري "كان يرمي إلى فصل بلدان المغرب عن تاريخها الوطني والثقافي من جهة وعن روابطها العربية الإسلامية من جهة ثانية. لذا فقد اهتمت هذه الدراسات بالمعتقدات الشعبية (السحر والشعوذة، الطقوس، الطرقية) على حساب الإسلام كعقيدة وشريعة. وتوجهت عنايتها إلى العرف على حساب الفقه وأهملت العربية الفصحى وآدابها لصالح العربية الدارجة واللغات الأمازيغية (البربرية)".

ولم تكن المسألة في المشرق العربي أقل خطورة إذ لعبت الدراسات الاستشراقية والصحافة المرتبطة بالحركة الصهيونية دوراً أساسياً في تشويه الوعي القومي العربي، وفي الترويج للحركة الصهيونية وأنها "بالأساس ليست سياسية وإنما ثقافية وليس لها مطامح إقليمية في فلسطين"

**ص 88-** اعتبر المغرب "أن الغزو والاحتلال الفرنسي هو غزو واحتلال مسيحي بخلاف الأتراك الذين ينتمون إلى الجامعة الإسلامية. ولذلك فعمل المغرب تجاه الأتراك كان محاولة لتصحيح أخطاء في النهج التاريخي والتطابق مع النص الشرعي للقاعدة السياسية في الإسلام. أما عمل المغرب تجاه فرنسا فيمثل موقف الجامعة الإسلامية تجاه الجامعة المسيحية، وهو موقف محدود في النصوص الشرعية". كما أنّ مفهوم الحدود بين المغرب الأقصى والجزائر في العهد العثماني لا ينطبق على نفس المفهوم بعد احتلال فرنسا للجزائر. "فخط الحدود في العهد العثماني كان بالنسبة للمغاربة والعثمانيين معاً، خطاً لنفوذ سلطة البلدين وليس حدوداً لتقسيم البلدين لأن مبدأ التقسيم كان مرفوضاً في العقيدة الإسلامية" .. أعادت فرنسا تركيب الحدود في المغرب العربي بما يلائم سيطرتها ومصالحها.. واستخدمت فرنسا لتحقيق ذلك التوحيد "الوسائل العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتجزئة الداخلية، القبلية والطرق الصوفية إلى أقصى حد، وساهمت في تعميق الانقسام بين العرب والبربر، وأجبرت القيادات المغربية على توقيع اتفاقيات تنص على عدم التدخل بشؤون الجزائر وضرورة التخلي عن تلمسان والاعتراف بالاحتلال الفرنسي للجزائر وإرغام المغرب على قبول اتفاقيات رسم الحدود مع الجزائر وفقاً للمخططات الفرنسية في السيطرة على المغرب العربي وتوحيده بالقوة المسلحة.. وبدا واضحاً أن حدود النفوذ بين المغرب والجزائر في العهد العثماني تحولت إلى حدود للتقسيم الفعلي بين أقطار المغرب العربي، وتجزئة ترابه القومي، وتسوير شعبه ضمن جدران الدول الحديثة التي أرسيت قواعدها مع التدخل الاستعماري في القرن التاسع عشر وظهرت للنور في القرن العشرين.

**ص 90 -** لقد بنت فرنسا الكثير من ركائز استعمارها في المغرب العربي "على قاعدة الموروث العثماني بعد أن طورته لصالح رساميلها وأهدافها الاستعمارية. فحققت بذلك سيطرتها على المغرب الأقصى بعد سيطرتها على الجزائر وتونس، متجاوزة المرحلة العثمانية التي رغم امتدادها الزمني لفترة جاوزت الأربعة قرون عجزت عن ضم المغرب الأقصى إلى الوحدة المجتمعية العربية في ظل السيطرة العثمانية".

اعتمدت بريطانيا أيضاً الموروث العثماني للتجزئة الداخلية عند احتلالها لليمن ومصر والسودان والجزيرة العربية والعراق وفلسطين.

**ص91-** أدرك العرب أنّ الدولة العثمانية أصبحت عاجزة عن حماية ولاياتها كما تنبهوا إلى حقيقة النوايا الاستعمارية التي تختفي وراء العطف الكاذب على الأماني القومية العربية، وحق العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم كشعب حر مستقل. ومن المؤكد أن التجزئة التي قامت في الوطن العربي بعد انهيار السلطنة العثمانية قد ارتبطت وثيقاً بالهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

**مهم**- من المؤكد أنّ تلك الهيمنة الأوروبية لم تبن من فراغ ولم تحرث في أرض بكر بل وجدت أرضاً خصبة لها في التجزئة الفعلية غير المعلنة التي كانت سائدة في جميع الولايات العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية وأبرز ركائزها: الطائفية، والقبلية، والعرقية، فاستغلتها إلى أقصى حد لتعيد صياغتها من جديد على قاعدة الكيانات السياسية أو الدول القطرية ذات الحدود المعترف بها دولياً. فأسست بذلك القاعدة لصراع مازال مستمراً حتى الآن، وبعنف شديد في جميع أرجاء الوطن العربي وهو صراع الوحدة والتجزئة مع ما يتضمنه من صراعات أخرى رديفة له أو مساعدة على استمراريته بأشكال متفرقة.

إن أي دراسة علمية تاريخية موثقة عن تطور المجتمع العربي في انتقاله من العهد العثماني الطويل إلى الدولة القطرية مروراً بالمرحلة الاستعمارية تصل بالضرورة إلى استنتاج يؤكد ويثبت بالأسماء بقاء الغالبية الساحقة من الأسر والزعامات العربية دونما تعديل جذري في غالبية أرجاء الوطن العربي

**ص 92-** إن تلك الزعامات كانت مشاركة فعلياً في القرار السياسي والاقتصادي والعسكري في العهد العثماني بحيث لم يكن من السهل تبديلها إلاّ من داخل الأسر نفسها أو من أبناء الأسر المتصارعة على السلطة والنفوذ داخل منطقة معينة بحيث يمكن تناوب حكمها تبعاً لقواها الذاتية من جهة، وتحالفاتها الإقليمية من جهة ثانية، وكسب دور السلطنة العثمانية من جهة ثالثة.. وأن السلطنة العثمانية لم تكن قادرة وليست لها مصلحة في إغضاب تلك الزعامات وخوض معارك عسكرية دائمة معها بسبب التكلفة المادية المرتفعة جداً لتلك المعارك التي تهدد السلطنة في مواردها الضرائبية المباشرة....**فالزعامة المحلية** لم تكن فرداً يمكن عزله أو إبداله بل تكونت **كأسر إقطاعية أو مقاطعجية أو دينية** نسجت بين أفرادها شبكة من العلاقات الداخلية المتماسكة التي تجعل بديل الأمير المعزول أميراً من الأسرة نفسها أو من الأسرة المجاورة لها التي تنافسها. ونادراً ما استقر زعيم خارجي في حكم منطقة عربية معينة مع عجزه الأكيد على توريث الزعامة لابنه أو أحد أفراد أسرته. (نماذج: الجزار في بلاد الشام، علي بك الكبير في مصر، خير الدين بربروسا في الجزائر، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلاّ محمدعلي باشا بسبب عجز السلطنة عن عزله بالقوة).

**ص 93-** ارتبطت الأسر المحلية منذ وقت مبكر وقبل القرن التاسع عشر بشبكة واسعة من المصالح مع الدول أو الدويلات الأوروبية قبل تحولها إلى دول استعمارية ولما كانت المصلحة الشخصية هي القاعدة الأساسية التي تربط علاقة السلطنة بالأسر العربية المسيطرة فإن اهتزاز تلك العلاقة وتعرضها للخطر بسبب هزائم جيوش السلطنة أما القوى الأوروبية الغازية جعلت الكثيرين من زعماء تلك الأسر يتهافتون لإقامة علاقات مباشرة مع القوى الغازية بهدف ضمان مصالحهم العائلية واستمرارية نفوذهم في ظل سيطرتها الجديدة على أنقاض الحكم العثماني.

**ص 94-** رغم ممانعة بعض القوى العربية في الانخراط بالمشروع الاستعماري الأوروبي على حساب الوجود العثماني نفسه فإن مصالحها الطبقية كانت من الاتساع والشمولية والتنوع لدرجة حتمت عليها الانتقال بسرعة من الرفض والممانعة والتصدي العسكري المؤقت إلى القبول بالاحتلال العسكري الأوروبي والتنسيق مع إدارته التي عرفت كيف تغري الزعماء المحليين بالألقاب والهدايا والمال والمناصب والأملاك الواسعة وذلك على حساب الجماهير الشعبية المنتجة وأمانيها الوطنية والقومية. في تحليل صورة بعض الزعماء المحليين والتركيز على دورهم المعادي للاستعمار الخارجي في الوقت الذي وصفهم فيه بعض الباحثين المؤدلجين بالخونة وبقوى الثورة المضادة للوحدة االعربية – التركية أي للوحدة العثمانية الإسلامية وعملهم لصالح القوى الأوروبية الغازية "ذات الوجه المسيحي الواضح". لكن المسألة إذا طرحت بهذا الشكل المؤدلج لن تقود إلى أية استنتاجات علمية فليست طائفية الحكم القمعي مبرراً كافياً لعدم الانتفاضة ضده وليست طائفية القوى الغازية مانعاً جدياً لقيام تحالف وثيق بينها وبين القوى المحلية من الطوائف الأخرى إذا توفرت الأرضية الصالحة لقيام تحالف نفعي مصلحي يضمن المصالح النفعية الحيوية للقوى المتحالفة. لذلك لابد من الخروج من دائرة الأدلجة الطائفية والمذهبية عند الشروع في تحليل علمي لمواقف الوعماء العرب في علاقاتهم المصلحية مع العثمانيين والأوروبيين لأن مصالحهم النفعية هي الأساس وليست انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية. وهذا يفسر إلى حد بعيد أن الأسر العربية المسيطرة نفسها بقيت دون تغيير جذري إبان الحكم العثماني "الإسلامي" والحكم الاستعماري الأوروبي "المسيحي".

صحيح أن القوى الاستعمارية الأوروبية استفادت إلى الحدود القصوى من التجزئة الداخلية التي كانت سائدة في الولايات العربية بالأساليب غير العنيفة. إبان العهد العثماني، إلاّ أنها أدخلت تعديلات بنيوية جذرية في جميع تلك الولايات، مباشرة أو بشكل غير مباشر وبالقوة المسلحة أو بالأساليب غير العنيفة. وأبرز تلك التبدلات تحويل ملكية التصرف إلى ملكية خاصة وتفكيك الأشكال العثمانية للملكية العقارية (الأراضي الموات، الأراضي البوار، الأراضي المتروكة، الأراضي المرفقة، الأراضي المشاع) من ملكية جماعية إلى ملكية خاصة، ومن حق التصرف للجماعة إلى حصر الملكية بأفراد وتحويل الأراضي إلى سلعة تجارية تباع وتشرى وترهن. ولم تبق السلطنة العثمانية نفسها بمنأى عن هذه التبدلات البنيوية فأصدرت قوانين المساحة في جميع أرجاء السلطنة، وأعلنت قانون الأراضي المعروف بقانون المجلة العثمانية لعام 1857 وغيرها من القوانين التي رسخت الملكية الخاصة وبالتالي المجتمع الطبقي، على حساب الملكية العامة أو ملكية التصرف، وأدخلت كذلك التشريعات الحقوقية والقضائية وبدأ العمل بالأجر النقدي بدل الأجر العيني، واتسعت أشكال العمل المأجور في المدن والأرياف وجرت تبدلات هامة من الرسملة إلى نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي وأدخلت إصلاحات أساسية في نظام الضرائب لكنها حافظت على معظم أشكال السخرة والبلص والمصادرة وغيرها.

**ص 95 -** هذه التبدلات البنيوية لم تبق دون نتائج ملموسة في التركيبة الطبقية الاجتماعية نفسها وذلك لصالح الزعماء المسيطرين على حساب العمال الفلاحين وسائر القوى المنتجة. وأدرك الزعماء العرب الذين تحولوا رسمياً وقانونياً إلى ملاكين كبار وزعماء متنفذين في أجهزة الحكم المحلي لأن مصالحهم النفعية تحتم عليهم تعميق صلاتهم بالقوى الاستعمارية الخارجية فدعموها بقوة واصطف معظمهم إلى جانبها وباتوا عوناً لها فالمصالح المتبادلة بين الزعامات العربية المسيطرة والسلطة المركزية العثمانية والاستعمارية الأوروبية، تنبع من الموقع الطبقي لهذه الأسر في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. وكانت تلك المصالح مضمونة إلى حد بعيد طوال العهد العثماني.

**ص 96-** لكن ضعف السلطنة العثمانية وتفسخها وعجزها عن مجابهة الغزو الاستعماري الأوروبي للولايات العربية منذ حملة نابليون إلى مصر دفع هذه الأسرة إلى العمل الحثيث لضمان تلك المصالح مجدداً بالارتباط الوثيق مع الاستعمار الأوروبي. لكن الفارق النوعي بين المرحلتين العثمانية والأوروبية أن الأولى قد استندت إلى أنماط من الإنتاج سابقة على الرأسمالية، في حين أنّ الثانية حملت معها نمط لإنتاج رأسمالي واضح أجبر كل القوى المحلية الخاضعة له، بمختلف الوسائل على الارتباط التبعي بعجلة الرساميل الاحتكارية التي أتخذت من أوروبا الغربية مركزاً عالمياً لها. وقد انعكست هذه التبدلات الجذرية البنيوية على القوى المسيطرة والقوى النقيضة لها أي قوى التحرر الوطني العربية التي ولدت في رحم تلك التبدلات البنيوية وكانت من أبرز نتائجها. وقد رسم سمير أمين هذا الوضع الناشيء عن تحالف الاستعمار البريطاني مع القوى نفسها التي شكلت ركائز السلطة المحلية في الولايات العربية في العهد العثماني بقوله: "في مصر وبلاد الهلال الخصيب كان الاستعمار البريطاني هو المهيمن حينئذ (في أواخر القرن التاسع عشر). وكان يحكم من خلال حليفه المحلي المتمثل بطبقة كبار الملاكين العقاريين المستفيدين من إدماج المنطقة في النظام الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر. وكانت حركة التحرر الوطني العربية في هذه الظروف بالضرورة حركة اجتماعية معادية لهذه الطبقة (أي حركة معادية للإقطاع والاستعمار معاً)، وتجمع قوى اجتماعية مختلفة من الفلاحين والجماهير الشعبية والبرجوازية. وقد استطاعت هذه الحركة خلال تاريخ متقلب أن تسقط هذا الحكم الرجعي الذي كان يحمي الوضع السائد آنئذ، وذلك أولاً في مصر ثم في سورية والعراق خلال الخمسينيات من القرن العشرين".

**ص 96-** ويقدم خلدون النقيب صورة مشابهة لالتحاق الأسر المسيطرة في الخليج والجزيرة العربية بالاستعمار البريطاني منذ القرن التاسع عشر، وإدخال المنطقة كأحد الأطراف التابعة للمركز الامبريالي في النظام الاقتصادي الجديد الذي يمثله غرب أوروبا، وتحول مركز الثقل السياسي في المنطقة من الموانئ التجارية إلى الداخل القبلي، وتالياً ظهور التركيبة الاجتماعية الطائفية القبلية التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم المشرق العربي على أساسها. ويستنتج: "إن إحدى أهم نتائج انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة هي توقف دور النخبات القبلية وتبلور نظام الحكم السلالي في المنطقة. وهذا لابد أن يكون نتيجة طبيعية للنفوذ الأجنبي، وبخاصة لمعاهدة "الصلح الأبدي" لعام 1803. فقوى الاستعمار البريطاني قد تحالفت مع الأسر العربية التي كانت سائدة في العهد العثماني لكنها أعادت تركيب بنيتها ودورها بما يتلاءم مع المصالح الأساسية لبريطانيا بشكل خاص وللامبريالية العالمية بشكل عام.

**ص 97-** وينطلق محمد عبد الباقي الهرماسي من وجود تعارض نظري بين رؤية عرب المشرق وعرب المغرب لمكانة الدولة القطرية التي اعتبرت لفترة طويلة كيانا مصطنعاً في المشرق ومكسباً إيجابياً كافحت من أجله الأجيال العربية في المغرب. لكن تحليله لموقف الاستعمار الفرنسي يكاد يتطابق مع الصورتين اللتين رسمهما سمير أمين وخلدون النقيب لموقف الاستعمار البريطاني في الأسر العربية في مصر والهلال الخصيب والخليج والجزيرة العربية. لقد أدرج "المجتمع المغربي القديم" في إطار "المجتمعات ما قبل الرأسمالية" ومع وجود الوحدة الدينية وبعض أشكال الوحدة الاقتصادية والعلاقات العضوية بين المدينة والريف في المغرب العربي "فإن الانقسامية السياسية كانت شديدة لكنها لم تكن تتعارض مع الوحدة الاجتماعية لمختلف المجموعات أو القبائل" وكانت النتيجة "إن السلطة في شمال افريقية العربية في القرن التاسع عشر استبدلت القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي..وإن الدولة باتت تستمد قوتها من ألقاب القبائل المخزنية (مصطلح له دلالة خاصة في المغرب العربي ويصطلح به النخبة الحاكمة في المغرب التي تمحورت حول الملك أو السلطان منذ عهد السعديين،ويتألف المخزن من النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي وزعماء القبائل وكبار العسكريين ومدراء الأمن ورؤسائه وغيرهم من أعضاء المؤسسة التنفيذية) بقدر ما تستمدها من تنظيم الجيش النظامي".

وباتت الأسواق القبلية شديدة التبعية للسوق المركزية وعاملاً مهما من عوامل المراقبة التي تمارسها الدولة على القبائل التي باتت مكرهة على دفع ضرائبها بانتظام.

**ص 98-** وفي حالة قيام تلك القبائل بالعصيان العام "لم يكن أمام السلطان سوى الاستنجاد بفرنسا لحماية عرشه". وذلك يقود إلى الاستنتاج "بأن المجتمعات المغربية الثلاث – المغرب، والجزائر، وتونس- وصلت إلى ما يمكن أن نطلق عليه "القابلية للاستعمار". ويقدم الهرماسي صورة بالغة الوضوح حول نقاط التلاقي والاختلاف بين المرحلتين العثمانية والاستعمارية الفرنسية في دول المغرب العربي الثلاث. فالحكم العثماني هناك بقي سطحياً دون تأثير جدي في البنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة على وحدات قبلية متنافسة.

فمن الواضح أنّ الأتراك حكموا المنطقة دون محاولة دمج هذا المجتمع بحكمهم وأن العلاقة مع عرب المغرب بقيت هشة ونفعية في حين سعت فرنسا إلى فرض الوحدة المركزية في كل من الجزائر وتونس والمغرب من جهة، وفي محاولة إقامة سوق أوسع بينها مجتمعة عرفت باسم السوق الامبريالية الفرنسية في المغرب العربي الكبير. وقامت بتجربة مماثلة في سورية ولبنان. فرغم تجزئتهما في البداية إلى دويلات طائفية مذهبية ليسهل عليها حكمها أبقت على الوحدة الاقتصادية، والمصالح المشتركة والجهاز الإداري والعسكري الموحد بين البلدين كدولة واحدة.

فالنزعة إلى التوحيد الطوعي أو القسري والإدماج والتمركز سمة مرادفة لنمط الإنتاج الرأسمالي. وقد استفاد الاستعمار الفرنسي إلى الحد الأقصى من موروث التجزئة الداخلية التي كانت سائدة في المغرب العربي طوال العهد العثماني ليعيد تركيب ذلك الموروث على أسس جديدة بما يتلاءم مع مصالحة الأساسية من جهة ومع مصالح الامبريالية العالمية وسوقها الرأسمالية الموحدة من جهة أخرى.

ما توصل إليه الهرماسي في استنتاجه هام جداً "صحيح أن التجربة الاستعمارية الفرنسية حاولت المحافظة بل وإحياء المخزن المراكشي غير أنها أضعفت أيضاً العائلة المالكة التونسية وقضت تماماً على المخزن الجزائري". في إطار هذه الاستراتيجية الواضحة للاستعمار الفرنسي كان على الأسر العربية المسيطرة في المغرب أن تبدل ولاءها القديم وفقا لمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة،

**ص 99-**  في حين استمرت الممانعة العنيفة والرفض في أوساط القوى والجماهير المتضررة من تلك السيطرة في المدن والأرياف والقبائل على امتداد المغرب العربي. ومن الممكن تقديم عشرات الأمثلة الإضافية من مختلف أرجاء الوطن العربي حول مواقع الأسر والزعامات السياسية المسيطرة في العهد العثماني والتي استمرت سيطرتها في المرحلة الاستعمارية الأوروبية وما زالت متواجدة على الساحة العربية الراهنة في ظل الدول العربية القطرية السائدة، لكن المسألة ليست في تكديس الأمثلة التاريخية وإعادة قراءتها بأسلوب عصري أو منهجية متجددة بل أن يتمكن الباحث من رسم حركة المجتمع العربي خلال تلك المراحل التاريخية ورفض النظرة السكونية رفضاً قاطعاً لأنها نظرة غير علمية وبالتالي لا تاريخية.

فالنظرة الدينامية قادرة على توليد الأسئلة المنهجية العلمية ومحاولة الإجابة عليها بقدر ما تسمح به الوثائق والوقائع والحقائق التاريخية المثبتة. ومن شروط هذه النظرة الدينامية أن حركة المجتمع العربي تفترض بالضرورة تبدلات بنيوية مستمرة وتغييراً جوهرياً في القيادة السياسية بين مرحلة وأخرى. صحيح أن القوى المحلية المسيطرة بقيت دون تغيير جذري طوال عدة قرون وعلى امتداد حقبات تاريخية متنوعة لكن نظرة متفحصة لبنية هذه الأسر وطبيعة عملها، وعلاقتها بالسلطة المركزية وبجماهيرها الشعبية والتحكم بقوى الإنتاج الأساسية وغيرها تسمح بالقول إن تلك القوى شكلت القاعدة الثابتة لقيام الدول القطرية في الوطن العربي. ولعب الاستعمار الأوروبي راعي تلك الدول والمشجع على قيامها الدور الأساسي في رسم الحدود، وتأسيس قوى القمع الداخلي وسك النقد المحلي وبناء أجهزة الدولة العصرية والإشراف على التعليم والثقافة والتحكم بالانتاج وعلاقات الإنتاج. وذلك بمساعدة مباشرة من أبناء الأسر المسيطرة بحيث اضطر إلى تسليمها مقاليد الحكم وأجهزة الدولة عند اشتداد المدّ الوطني العربي التحرري.

**ص 100-** فثبات هذه القوى في السلطة حتى أواسط القرن العشرين في بعض الأقطار العربية، وحتى الآن في بعضها الآخر يوضح أن بعض الأسر العربية عرفت كيف تستفيد من قوى السيطرة الخارجية بقدر إفادتها لها. فقد رافقت العهد العثماني الطويل لكنها ارتبطت بالاستعمار الأوروبي بعد أن تأكد لها عجز العثمانيين عن ضمان مصالحها الأساسية. ورافقت السيطرة الأوروبية وقدمت لها كل الدعم لكنها ابتعدت عنها في اللحظة الملائمة أي لحظة انجاز المد الوطني التحرري ضد الاستعمار الخارجي. ورافقت ولادة الدولة القطرية واستفادت منها إلى الحد الأقصى لكن بعض المتنورين من أبناء تلك الأسر انحاز بالكامل إلى حق المنادين بالدولة القومية وبضرورة الوصول إليها كشرط لا غنى عنه لضمان الوحدة العربية وللحفاظ على الأماني القومية وتحرير التراب العربي.

**-الفكر القومي العربي في مواجهة التأريخ لولادة الدولة القطرية التابعة للامبريالية:**

بما أن ولادة الدولة القطرية قد تمت في ظروف معقدة جداً وتختلف اختلافاً واضحاً بين دولة عربية وأخرى في المشرق وفي المغرب، وعلى امتداد فترات زمنية متباعدة، وفي ظل أوضاع دولية مضطربة، فإن تحليل هذه المسألة الهامة تكاد تكون غاية في الصعوبة ولا يمكن الوصول إلى استنتاجات واحدة تندرج في إطارها جميع الدول القطرية.

إشكالية ولادة الدولة القطرية في هذا المجال ترتدي أهمية استثنائية لأنها لعبت دوراً أساسياً في تباعد القوى العربية السياسية على قاعدة اختلاف المفاهيم النظرية والممارسة العملية بين الرؤية القطرية والرؤية القومية لولادة الدولة العربية الحديثة. فالدولة القطرية من حيث النشأة والتطور والاستمرارية نقطة تعارض جذري بين قوى جعلت من القطرية مرجعاً لها وعملت على تكريسها إقليمياً ونفسياً وتاريخياً وسياسياً واقتصادياً وقوى جعلت من هاجس التوحيد القومي العربي منطلقاً لإزالة الدولة القطرية حتى يستقيم خط التطور التاريخي للمجتمع العربي الراهن.

**ص 101-** على أساس هذه المقولات المتشنجة التي تنسى التناقض مع الاستعمار والامبريالية والصهيونية وتقيم تعارضاً جذرياً وليس ثانوياً أو مرحلياً مع الدولة القطرية فقدت حرك التوحيد القومي الكثير من زخمها السابق في صراع فاشل مع الدولة القطرية والقوى المتشبثة بها. فلم يتعزز الشعور القومي في الأقطار العربية المجزأة بل تقلص إلى حد بعيد تحت ضغط الممارسات السلطوية أو بالأحرى التسلطية القطرية التي استنفرت كامل طاقتها لمجابهة الفكر التوحيدي العربي متجاهلة الخطر الامبريالي الصهيوني أو ساعية للتصالح القطري معه. أن إشكالية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة تعد من أكثر الإشكاليات تعقيداً في فهم التطور التاريخي للأقطار العربية منذ بدايات الاحتلال الأوروبي لها حتى الآن. لقد انطلق بعض المفكرين القوميين لمعالجة هذه الإشكالية بخفة أحياناً وبكثير من الأفكار المثالية في معظم الأحيان وأبرز تلك المفاهيم المثالية أنّ دولة الوحدة نتاج تلقائي لوجودنا القومي العربي ويكفي الإعلان عنها حتى يتم الوصول إليها طالما أنّ الهوية القومية العربية هي الجذر الذي بنيت عليه جميع الدول القطرية. ...فالوحدة هي الثابت والقطرية هي الطارئ عليها والمعيق لمسار الوحدة وصفائها.على قاعدة هذه المقولة المثالية أقيم التعارض أو بالأحرى النبذ المتبادل بين الوحدوي والقطري، بين القومي والوطني في تاريخ العرب الحديث والمعاصر فالوحدة كالهوية القومية جوهر ثابت فيه، أما القطرية والوطنية فمفاهيم ارتبطت بالتجزئة الاستعمارية التي شوهت تطور ذلك الجوهر الثابت. والهوية القومية تتطلب دولة قطرية حتى لو ادعت أنّها تعمل من أجل الوحدة الشاملة مما أوجد قطيعة بين دعاة الوحدة الفورية الشاملة ودعاة الوحدة التدريجية انطلاقاً من الدولة القطرية ذات التوجه الوحدوي. وهذا ما عبر عنه الحبيب الجنحاني بقوله: "الدولة القطرية ظهرت في البداية كخطوة نحو دولة الوحدة وكانت تعمل بصدق في بعض أمثلتها على الأقل نحو هذا الهدف. ولكن بعد درجة معينة من انغماسها في الممارسات القطرية – أي بالانطلاق من القطر كمرجع – والتي نتج عن وجودها ذاته كدولة قطرية – يحدث تغيير نوعي فتتحول إلى دولة ذات اتجاه إقليمي يقوم القطر على كل شئ خارجه، ويفرز إطارات نفسية خاصة تعبر عنها. وجود الدولة القطرية يكون في البداية شراً مؤقتاً نتحمله إلى أن نتمكن من التغلب عليه بخطوة وحدوية. ما بعد ذلك تتحول هذه الدولة إلى سلطة تفرض ذاتها علينا من الخارج، وبالقوة التي تحتكرها قيادات حاكمة لا تريد التنازل عن سلطتها وامتيازاتها عبر أي خطوة وحدوية، بعد ذلك تدخل مرحلة تؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى ثبوت هذه الدولة .. عندئذ تتحول الآلية القطرية إلى آلية إقليمية ذات جذور نفسية، وعقلية عميقة، أي إلى تجزئة نهائية لأنّ وجودها القمعي السابق يتحول إلى وجود طبيعي. هذه النتيجة مفروضة علينا تاريخياً بسبب غياب أي سلطة عربية مركزية يمكن أن تقيس أعمال الدولة القطرية وتضبطها في خدمة مشروع دولة الوحدة". هذا النص الواضح يكاد يختصر لأبرز مقولات الفكر القومي الوحدوي تجاه الدولة القطرية. فالوجود التاريخي لدولة الوحدة وجود ضمني أما وجود الدولة القطرية فهو عابر. لذلك يستخدم الجنحاني تعبير "ظهرت" كنوع من البروز الفجائي غير الطبيعي إلآ بمقدار ما دعت هذه الدولة القطرية، في بداية نشأتها إلى الوحدة كهدف عملت له "بصدق".

**ص 103-** فلا وجود للدولة القطرية، أو بالأحرى لا يريد الفكر القومي أن يرسم ولادة طبيعية لهذه الدولة، كما حدثت على أرض الواقع، بل يدمجها بالحلم الوحدوي الثابت في التاريخ العربي. ولما كان الواقع الملموس لا الحلم هو قاعدة التطور الاجتماعي فوجئ الفكر القومي التوحيدي بأن الممارسات القطرية ليست جزءاً من الحلم الوحدوي ولا تعمل لهذا الهدف بصدق فكان المخرج يضمر ضمناً أن القيادات وحدها وهي قطرية تسلطية محتكرة للسلطة في حين تبقى الجماهير العربية منذ بداية التاريخ العربي حتى الآن "وحدوية" بالقوة حتى لو لم تمارس وحدويتها بالفعل. إن إحلال الحلم الوحدوي مكان الواقع الملموس قاد وما زال يقود إلى التمسك بمقولات وحدوية طوباوية لم تستفد منها الجماهير "الوحدوية بالقوة" في نضالها ضد التجزئة المتجسدة في دول قطرية ذات حدود جغرافية وأنظمة سياسية معترف بها إقليمياً ودولياً، وليس من السهل إزالتها بالقوة الوحدوية المسلحة وغير المتوافرة الآن في إقليم – قاعدة للوحدة المرجوة. وتصويب هذه المقولات القوموية الحالمة يرتدي أهمية خاصة في مجال النظرة الموضوعية العلمية لولادة الدولة القطرية في الوطن العربي بمعزل عن العاطفة القومية من جهة والمخاطر الكبيرة أو الضرر الفادح الذي ألحقته هذه الدولة بالواقع العربي الراهن. ولا تستقيم حركة التصويب المنهجي إلاّ بتصحيح مقولتين مثاليتين نادى بهما الفكر القومي الوحدوي منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن:

**الأولى** – مقولة التوحيد الشكلي أو الوحدة الشكلية التي كانت قائمة بين الولايات العربية في العهد العثماني فجاء الاستعمار الأوروبي ليقضي عليها ويقيم على أنقاضها دولاً عربية قطرية أسماها القوميون العرب "كيانات مصطنعة". لكن تلك الوحدة لم تكن حقيقة تاريخية ثابتة وراسخة بل كانت أقرب إلى التجزئة الإقليمية في جميع المجالات منها إلى الوحدة بالمعنى العلمي. لذا وجب التصويب في هذا المجال أيضاً انطلاقاً من مقولة علمية

**ص 104-** ترى أن الاستعمار وجد في الولايات العربية في ظل السيطرة العثمانية **تجزئة محلية استفاد منها، وعزز جوانبها ورسم حدودها الجغرافية، وأعلنها دولاً قطرية بما يخدم مصالحه الامبريالية ومصالح الزعماء المسيطرين في تلك الولايات**. لقد بنيت ركائز التجزئة الاستعمارية على التجزئة الاستعمارية التي كانت سائدة في العهد العثماني وعمقها لصالح سيطرتها ورساميلها. لذا فولادة الدولة القطرية تبعاً لهذه المقولة "طبيعية" وليست "مصطنعة"، واستفادت منها قوى داخلية طبقية عربية وليس قوى الاستعمار الخارجي فحسب. وتبعاً للتوافق المصلحي بين الداخل والخارج على قلة قاعدة ضمان انخراط الداخل العربي في السوق الرأسمالية العالمية تعززت ركائز الدولة القطرية وتحولت إلى واقع يعيق بثباته القطري حلم الوحدة التوحيد القومي.

**الثانية** – مقولة الوحدة القومية كمعطى تاريخي أو كجوهر ثابت في التاريخ العربي. فالحلم الوحدوي لا يبني الوحدة القومية رغم إصراره الدائم على تحقيقها وتبيان محاسنها. كما أن توافر شروط التوحيد لا يعني بالضرورة بناؤها تلقائياً على أرض الواقع لأن التاريخ عرف نماذج كثيرة لقوميات عجزت عن بناء وحدتها ودولتها القومية وإطلاق مقولة "وحدوية الجماهير" لاتفسر بشكل عقلاني تقاعس تلك الجماهير عن النضال في سبيل تحقيق الوحدة القومية. لذا وجب التصويب في هذا المجال أيضاً انطلاقاً من مقولة علمية ترى أن الوحدة القومية معطى تاريخي ونضال يومي في الوقت نفسه. وأن الجماهير "الوحدوية" يمكن أن تستخدم إذا لم يتم تنظيمهما ورفع وعيها القومي والطبقي، للدفاع عن التجزئة القطرية ودولها القائمة الآن على امتداد الوطن العربي. وإطلاق نعت الكيانات المصطنعة على الدول القطرية لايساعد في بناء الوحدة القومية بل يعزل جماهير كل قطر داخل حدوده الجغرافية لصالح الزعامات القطرية المرتبطة تبعياً بالامبريالية يضاف إلى ذلك أن التوحيد القومي العربي لا يمكن أن ينطلق فقط من التاريخ الموحد الذي رسمه

**ص 105-** المفكرون القوميون العرب، بل من الإرادة العربية درءاً للمخاطر الكبيرة التي تتهدد العرب في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم وعلى أرضهم القومية بالذات. لذلك لابد من تصويب الكثير من مقولات الفكر القومي العربي عن الدول القطرية في نشأتها وتطورها واستمراريتها. فهي ليست شراً مطلقاً ولم تنشأ في غفلة من الجماهير العربية "الوحدوية بالقوة"، وليست من صنع الاستعمار والقوى المتعاونة معه فحسب بل نتاج طبيعي لمرحلة تاريخية معقدة تميزت بسعي الامبريالية إلى دمج الولايات العربية تبعياً بالسوق الرأسمالية العالمية.. **فكانت التجزئة الإقليمية والدول القطرية الناتجة عنها إحدى الوسائل التي استخدمتها الامبريالية لتحقيق ذلك الدمج وضمان التجزئة العربية أطول فترة ممكنة.**

كما أن هذه التصويبات ضرورة منهجية لتوحيد المصطلحات والمفاهيم وإقامة الحوار المثمر حول مقولات متقاربة بين المؤرخين العرب في المغرب والمشرق معاً. وأبرزت الدراسات العلمية الرصينة أن اختلافاً منهجياً واضحاً قد تبلور بين هؤلاء المؤرخين في النظرة إلى ولادة الدولة القطرية العربية. فقد تابع معظم المؤرخين العرب في المشرق مسلسل الاتهام للدولة القطرية ونعتها بالكيان المصطنع الواجب تدميره حتى تستقيم مسيرة الشعب العربي الوحدوية. وبالمقابل فإن غالبية المؤرخين العرب في المغرب ينظرون إلى ولادة هذه الدولة كحلقة مركزية بين السيطرة الاستعمارية والتحرر الوطني ويطلقون عليها صفات الوطنية، والشرعية والتحريرية وغيرها. وهم يتمسكون بها ويدعون إلى عقلنة المقولات السلبية التي انتشرت حولها في المشرق العربي وحده دون أن تلقى أي صدى إيجابي في المغرب. وإن بناء الدولة القومية العربية الواحدة لن يكون على حساب الدولة القطرية بأي حال من الأحوال بل عبر أشكال من التوحيد العقلاني التدريجي المدروس بحيث تزول الحواجز الجغرافية، والمعيقات النفسية تدريجياً وتفسح المجال لولادة شكل أرقى من العلاقات السلطوية والجماهيرية معاً لضمان الوحدة العربية انطلاقاً من وحدات إقليمية كبيرة

**ص 106-** (وحدة المغرب العربي، وحدة مصر والسودان، وحدة بلاد الشام، وحدة الخليج والجزيرة العربية) وعلى أسس مشابهة لما قامت به الدول الأوروبية الغربية لإنجاز الوحدة الأوروبية. ومن نافلة القول أن دعوة المؤرخين العرب في المغرب لعقلنة المقولات القوموية حول ولادة الدولة القطرية العربية تلقى صدى إيجابياً لدى المفكرين العرب في المشرق كما أن بعض المفكرين القومويين المشارقة بدأوا بالفعل مراجعة نقدية لمقولاتهم السابقة وللمقولات القوموية كلها في هذا المجال بحيث تتبلور في السنوات القادمة ركائز موضوعية لتلاقي المؤرخين العرب حول جوامع مشتركة في أكثر من مسألة إشكالية منهجية حول التطور الذي شهده المجتمع العربي الحديث.

**ص 106-** شكل القرن التاسع عشر خاصة النصف الثاني منه، مرحلة حاسمة وذات أهمية استثنائية لفهم الجذور العميقة لولادة الدولة القطرية العربية، مع الإشارة إلى أن بعض المؤرخين العرب يسهمون في الحديث عن مكونات للدولة في كثير من الولايات العربية قبل ذلك التاريخ (جبل لبنان، المغرب، تونس، اليمن، وغيرها)...

**ص 107** - لقد تمت عملية دمج الولايات العربية (من قبل الاستعمار الأوروبي) بالسوق الرأسمالية العالمية، وكانت السمة الأساسية لهذا الدمج أنها تمت في إطار من التبعية شبه الكاملة للرساميل الامبريالية بحيث تشكلت داخل الولايات العربية قوى طبقية ذات مصلحة سياسية تجعلها من أكثر المرحبين بالحماية والوصاية والارتباط التبعي بالخارج الرأسمالي الاستعماري. وكانت غالبية تلك القوى تتمركز في أوساط زعماء البدو وكبار الملاكين وأعيان الريف وتجار المدن وزعماء الطوائف والطرق الصوفية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المثقفين الذين تربوا في مدارس الإرساليات الأجنبية وجامعاتها، داخل الولايات العربية وعلى الأرض الأوروبية نفسها. ولعب بعضهم دور صلة بين مراكز القرار السياسي والمالي الاستعماري الأوروبي وبين الزعماء العرب المحليين من جهة، وفي نشر المقولات الداعية إلى رفض الوحدة العثمانية السابقة وإقامة الدولة العربية المستقلة مكانها من جهة أخرى. إن ربط ولادة الدولة العربية الحديثة بالتوافق المصلحي بين زعماء عرب محليين والقوى الاستعمارية الخارجية على اختلاف جنسياتها ومشاريعها السياسية يشكل المدخل العلمي الأكثر صوابية لفهم الظروف التاريخية التي رافقت تلك الولادة... إن ذلك التوافق المصلحي لم يكن تعبيراً عن إرادة قوى متوازنة الحجم والتأثير والنفوذ بل أشبه بالشروط التي يمليها الخارج الاستعماري الأوروبي على الداخل العربي المفكك فحاول الزعماء العرب إيجاد موقع لهم داخل هذا المشروع وبعض ممانعة عسكرية وسياسية قام بها زعماء عرب آخرون انتهت بالإخفاق أولاً وبالمصالحة لاحقاً (تجربة الأمير عبد القادر الجزائري وغيره).

وتسهل إقامة المقارنة بين نوعين من التبعية في هذا المجال: 1- تبعية الزعماء العرب للسلطنة العثمانية في ظل أنماط من الإنتاج السابقة على الرأسمالية والتي امتازت بإنتاج شحيح، وتراكم بسيط، وفائض ضئيل يمكن أن يستفيد منه أولئك الزعماء.2- وتبعية للدول للدول الاستعمارية وما نتج عنها من دمج قسري للإنتاج العربي في السوق الرأسمالية العالمية، وبروز الدينامية التجارية في مجال التصدير والاستيراد وتجارة الترانزيت وإعادة التصدير، وتوظيف الرساميل، وفتح البنوك والشركات المالية وغيرها من النشاطات المتعددة التي ساهمت في بلورة أوضاع طبقية جديدة في الولايات العربية كان لها دوراً أساسياً في ولادة الدولة الحديثة فيها وتحول أسر عربية إلى حكام فعليين لدولهم تحت مراقبة شديدة من القوى الاستعمارية الأوروبية على قاعدة هذه التبدلات البنيوية الجديدة في ظل الاستعمار الأوروبي وجيوشه ومؤسساته. وبهذا يكاد أن ينتهي المجال الأول ما خلا من بعض الدراسات التاريخية.

**ص 108-** ففي مرحلة تاريخية شهدت تمركز نمط الإنتاج الرأسمالي بكثافة داخل المركز الامبريالي الأوروبي في القرن التاسع عشر لم يعد بمقدور الولايات العربية والسلطنة العثمانية أن تبقى بعيدة عن مؤثرات هذا النمط الجديد من الإنتاج الذي يسعى بدينامية كبيرة إلى توحيد العالم كله مستخدماً كافة الوسائل السلمية والعسكرية معاً والاقتصادية، والسياسية، والثقافية في وقت واحد. فالدولة القطرية العربية في هذا الإطار بالذات تبلورت كنقلة نوعية بين نمطين من الإنتاج أحدهما رأسمالي ديناميكي فاعل وآخر سابق على الرأسمالية ويمتاز بالركود والشح وقلة الإنتاج والفائض. ومن نافلة القول أن ولوج العرب باب نمط الإنتاج الرأسمالي لم يتم عبر تراكم الرسملة الداخلية وتحولها إلى رأسمالية ديناميكية بل عبر الارتباط التبعي شبه الكامل بالمركز الأوروبي وكملحق تابع له.

لكن هذه السيرورة التاريخية المعقدة لم تكن سلبية بالكامل لأن الاستعمار الجديد حمل معه إمكانية النضال ضده وتوحيد القوى المتضررة من وجوده ومنهجه الاستعماري ورساميله الاحتكارية. لذلك شكلت الدولة القطرية مركز استقطاب حقيقي للنضال ضد الاستعمار الخارجي. فضمن حدودها الجغرافية تبلورت قوى عربية سياسية فاعلة نهضت بحركة التحرر الوطني والقومي إلى مرحلة التصدي للاستعمار الأوروبي وإجباره على الرحيل عن التراب العربي، والاعتراف بالاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لتلك الدول بعد أن ساهم في ولادتها وتحديدها الجغرافي والتأثير في بناها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والإدارية التي ما زالت مستمرة في الكثير من جوانبها بعد رحيل الجيوش الأوروبية عنها. وبذلك تنتفي الرؤية المنهجية السلبية الوحيدة الجانب التي أقامها الفكر القوموي العربي عن الدولة القطرية كشر مطلق. وهو المنهج الذي رفضه مؤرخو المغرب العربي في هذا المجال، وعدد لابأس به من مؤرخي المشرق.

**بعض الاستناجات حول ولادة الدولة الحديثة في الوطن العربي:**

1. تلاؤم الوحدة الشكلية في ظل السيطرة العثمانية ومصالح السلطنة من جهة، ومصالح الزعامات العربية المسيطرة من جهة أخرى.

* ترسخ الحكم العثماني في المشرق العربي ومصر والجزيرة العربية بالقوة المسلحة.
* إعلان الزعامات المسيطرة في المغرب العربي انتسابها الطوعي للسلطنة العثمانية نظراً لحاجتها الماسة لقوة تحميها من الغزو الأوروبي المتكرر ص 109).لذلك اختلفت وجهة النظر تجاه السلطنة العثمانية ما بين المشرق العربي والمغرب...

1. اكتفاء السلطنة العثمانية من السلطة المحلية بفرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم. أي الاعتراف بالسلطنة والدعاء للسلطان كخليفة للمسلمين ودفع الضرائب بانتظام إلى الخزينة ..
2. مقابل خضوع الزعامات العربية المحلية للسلطنة تأمن مصالح تلك الزعامات إلى الحد الأقصى بعد أن وضعت عساكر السطنة في خدمتها ومنعت الاعتداء عليها أو الامتناع عن دفع الضرائب إليها. وبهذا دفعت الجماهير الشعبية ثمناً باهظاً لتلك العلاقة السلطوية بين السلطنة والزعامات المحلية وهي العلاقة التي كان من نتائجها تعزيز نفوذ هذه الزعامات المحلية وهذا ما يفسر استمرارية سيطرة العائلات العربية في مناطق ثابتة طوال مئات السنين رغم انهيار السلطنة ورحيل الجيوش الأورروبية..لقد شكلت الزعامة العربية المسيطرة الدينية والمدنية الحضرية والبدوية الأساس العملي الذي ولدت عليه الدولة القطرية في جميع الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني...**ص110 .**

**بعض المناقشات حول عدم إمكانية الأسر المحلية بناء دولتها الخاصة بها وديمومتها:**

لماذا لم تستطع الزعامة العربية بناء دولتها بمعزل عن النفوذ العثماني أو السيطرة الأوروبية؟

* كانت الزعامة العربية في العهد العثماني مرتبطة بالانقسام القبلي أو المديني، ولم تكن تعرف مفهوم الحدود الجغرافية الثابتة التي تدافع عنها باستمرار. **ص 111.**
* لم يكن بمقدور "اقتصاد القلة" أو "الرسملة المحدودة" توليد زعامة قوية إلاّ لفترة زمنية محدودة سرعان ما تتفسخ بعد وفاة الزعيم القوي واندلاع الصراع بين ورثته الطامعين بالسلطة والتفرد بها... تاريخ الولايات العثمانية ملئ بالانتفاضات المتعددة ومحاولات التمرد والعصيان التي قام بها حكام تلك الولايات من عرب وغيرهم للتفرد بالسلطة والانفصال عن الدولة وإقامة روابط تبعية أو تحالف مع الاستعمار.. رغم ذلك.. الدولة القطرية لم تبدأ من فراغ اجتماعي – تاريخي بل كانت لها ركائزها الثابتة على أرض الواقع العربي في ظل السيطرة العثمانية، وتأتي الزعامة المحلية العربية في طليعة تلك الركائز وهذا ما تجمع عليه الدراسات العلمية التاريخية.
* الزعامة العربية لم تكن فرداً بل أسر تتوارث النفوذ والسيطرة وجباية الضرائب في مناطق ثابتة ومحددة ومعترف بها من السلطة العثمانية وكثيراً ما تمّ عزل زعيم من أبناء تلك الأسر لصالح زعيم آخر من الأسرة ذاتها أو المتنافسة معها على الزعامة في المنطقة نفسها.
* فالثابت هي الأسرة المسيطرة في تلك المنطقة والمتحول هو النفوذ الخارجي عثمانياً كان أم أوروبياً استعمارياً.
* وأنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية أو نمط الإنتاج الخراجي كما يسميه سمير أمين كانت تفرز نوعاً من الزعامة السلطوية التي وجدت تعبيرها في الأسر المحلية العربية في حين لم تنجح القوى العثمانية المنقولة من خارج الولايات العربية (أتراك، ومماليك، وشركس، وألبان، وأرمن، وأكراد..) في تأسيس زعامة ثابتة وأسر متوارثة للنفوذ وقادرة على جباية الضرائب بانتظام في الولايات العربية.
* لذلك يمكن التأكيد على **أن الزعامة العربية المسيطرة في جميع الولايات العربية شكلت الأساس المتين لبناء الدولة القطرية بعد رسم دقيق للحدود الثابتة والمعترف بها دولياً منذ السيطرة الاستعمارية الأوروبية المباشرة حتى الآن**. ص 112
* كما شكل موروث **التجزئة الداخلية** في الولايات العربية إبان العهد العثماني القاعدة الأساسية لبناء التجزئة الإقليمية أو القطرية التي اتخذت شكلها الحقوقي في دول قطرية إبان المرحلة الاستعمارية الأوروبية. وقد ترتب على هذا الاستنتاج توكيد جملة من النتائج العلمية من أهمها: **ص 112- 113**

1. التجزئة السائدة اليوم في الوطن العربي لم تكن من صنع الاستعمار الغربي فقط بل ترجع بجذورها إلى المرحلة العثمانية ..لأن الوحدة العربية خلال العهد العثماني كانت شكلية وهشة مفككة وغير قادرة على التوحيد المجتمعي.
2. كانت **التجزئة الداخلية** في الولايات العربية في العهد العثماني ملائمة للسيطرة الطبقية المكونة من شريحة قليلة العدد من الأتراك وبقايا المماليك ومن جنسيات عثمانية متعددة من جهة ومن أسر عربية ذات نفوذ واسع في مناطق سيطرتها بشكل دائم وثابت من جهة أخرى.. وغالباً ما أقامت تلك الأسر تحالفاً مع الأوروبيين على حساب الوجود التركي بشكل خاص والعثماني بشكل عام فاستفادت من التجزئة الموروثة إلى الحد الأقصى لتبني مشروعها الاستعماري.. وبسبب إدراك المستعمر الأوروبي عجز الموروث السابق عن تأمين مصالحه وأن نمط الإنتاج السائد والسابق على الرأسمالية يقدم خدمات كبرى للاستعمار الخارجي لكنه عاجز عن زيادة الأرباح بسبب عجزه البنيوي في هذا المجال. لذلك اتخذت الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا وفرنسا قرارات سياسية واقتصادية جذرية لضمان مصالحها الاستعمارية وتأمين الحد الأقصى من الإنتاج والأرباح وتبديل الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية باتجاه نمط الإنتاج الرأسمالي الواضح. وقد تبلورت تلك القرارات بقوانين الملكية الخاصة بدل الملكية العامة وملكية التصرف وبالمجالس التمثيلية ذات الصفة الشعبية، وبالضرائب الموحدة، وبتطوير الإنتاج الحرفي إلى إنتاج صناعي وبتطوير أنظمة الزراعة والري وتربية الماشية وربط الأسواق الريفية والصحراوية بالمدن وبالسوق الرأسمالية العالمية ربطاً تبعياً وغيرها. .. ومن الطبيعي أن تسعى الدول الرأسمالية لتجزئة ذات أفق رأسمالي تبعي وحدود لدولة قطرية تابعة لتلك الدول الاستعمارية في جميع المجالات، فتحول الموروث السابق للتجزئة العربية في العهد العثماني إلى واقع اقتصادي اجتماعي سياسي جديد تبلور في وحدات إقليمية معترف بها دولياً وذات حدود واضحة هي في الغالب حدود الدولة القطرية السائدة الآن في الوطن العربي.
3. إن إعادة الاعتبار للحقائق التاريخية في هذا المجال تفترض القول بأن الاستعمار الأوروبي في سعيه "لتحديث" التجزئة الموروثة من العهد العثماني أقام "وحدة" من نوع جديد شكلت في الواقع العملي ركائز الدول العربية الراهنة. فإذا أوصل العثمانيون العرب خلال حكمهم الطويل إلى نوع من الوحدة الشكلية التي استفاد منها الأوروبيون ليبنوا مشروعهم الاستعماري لتجزئة الوطن العربي فإن الاستعمار الأوروبي أثناء حكمه للعرب أوصلهم إلى نوع من الوحدات الإقليمية تشكل عائقاً كبيراً أمام بناء الوحدة المجتمعية الشمولية للوطن العربي. **وبعبارة أخرى يمكن القول إن الوحدة في العهد العثماني كانت مسكونة بالتجزئة العملية الداخلية وبالتوحيد العاطفي الانفعالي،** **في حين شكلت التجزئة الإقليمية للولايات العربية في المرحلة الأوروبية قاعدة للوحدات الإقليمية التي تقطع الطريق على وحدة مجتمعية أرقى هي الوحدة العربية الشاملة بعد أن يتيقن العرب أن مصالحهم الأساسية في جميع المجالات لن تكون مضمونة إلا من خلال هذه الوحدة الشاملة.** بدليل حركة الواقع التاريخي للمجتمع العربي خلال القرن التاسع عشر من خلال الوثائق والحقائق ومن أهمها:

* إن نمط الإنتاج الرأسمالي منذ القرن 19 قد سار باتجاه توحيد السوق الرأسمالية العالمية وبالقوة المسلحة. وقد زادت ضرورة هذا المنحى التوحيدي ودمج الأطراف بالمراكز الرأسمالية العالمية بعد قيام نقيضه، أي نمط الإنتاج الاشتراكي الذي كانت بدايته من انتصار ثورة اكتوبر 1917 في روسيا القيصرية، ومن ثمّ قيام الدولة الاشتراكية الأولى للجمهوريات الاشتراكية المتحدة. **ص 114**
* سير أوروبا في الخط التوحيدي المحكوم بنمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا ما اتضح مع قيام السوق الأوروبية المشتركة والتخطيط لأوروبا موحدة بذلك النمط من الإنتاج. ويلاحظ أن اختلاف الدول الأوروبية الاستعمارية يبقى اختلافاً في أسلوب الحكم والسيطرة والتسلط لكن الوحدة التي تجمعها في إطار نمط الانتاج الرأسمالي بعد بلوغه مرحلة الامبريالية كانت أقوى من عناصر الاختلاف والتجزئة فانعكست بالضرورة توحيداً قسرياً أو دمجاً تبعياً للأطراف ومنها الوحدات القطرية العربية بالمركز الرأسمالي العالمي أي أوروبا الغربية ومن ثم أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان حالياً. **ص114 - 115**
* أقامت الدول المستعمرة بخاصة بريطانيا وفرنسا، في المناطق العربية المستعمرة أشكالاً من التوحيد القسري لا يمكن التقليل من شأنه: وحدة السوق العربية التابعة لفرنسا أو بريطانيا نماذج من التوحيد القضائي والعسكري والإداري والتربوي والثقافي وغيرها من النماذج المقتبسة من التجارب الأوروبية نفسها وتمّ نقلها إلى الأقطار العربية بعد أن صدرت في قوانين ومراسيم وقرارات وأوامر إدارية تحمل تواقيع المفوض السامي، أو المقيم العام أو الحاكم الإدار الاستعماري.
* تبرز الدراسات الاجتماعية منذ بداية الاحتلال الأوروبي تبدلات جذرية ونوعية من مواقف الطبقات والقوى الشعبية، ولكنها طمست عمداً لدى المدافعين عن السلطنة العثمانية وركزت هجومها على الاستعمار الأوروبي أو المشابهة لها والمتممة لأهدافها من موقع آخر يعارضها شكلياً ويلتقي معها في الجوهر من حيث إغفال دور الجماهير العربية في صنع تاريخها بنفسها.
* إن إدخال نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي إلى المناطق العربية إبان المرحلة الاستعمارية الأوروبية حمل معه تبدلاً نوعياً في علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج السائدة وكانت النتيجة ولادة الطبقة العاملة العربية على امتداد الوطن العربي وبروز البروليتاريا الزراعية وتوطين البدو وإلحاقهم بالانتاج وتوزيعهم على صفوف القوى المنتجة وربط الصحارى بالأرياف وربطهما معاً بالمدن وصولاً إلى إلحاق الجميع بالسوق الرأسمالية العالمية إلحاقاً تبعياً.
* تميزت الانتفاضات طيلة العهد العثماني في الغالب، بطابعها الفوقي إذ قام بها زعماء عرب ومن غير العرب ضد السيطرة العثمانية في محاولة للتفرد بمناطق سيطرتهم وذلك بتشجيع مباشر من قوى الاستعمار الأوروبي. ولم تشارك الجماهير الشعبية بحماس في تلك الانتفاضات التي تمخضت عن عزل أمير أو باشا وإبداله بآخر من النوع نفسه لولا تبدلات جذرية لصالح جماهير القوى الشعبية المنتجة على حسابها وزيادة الضرائب والأتاوات التي تجبى منها. لكن المرحلة الأوروبية تميزت بالثورات الكبرى والانتفاضات المستمرة ذات الطابع الشعبي ضد الاستعمار الأوروبي (ثورة الأمير عبد القادر الجزائري، ثورة عبد الكريم الخطابي، الثورة السورية الكبرى، ثورات 1920 في العراق وفلسطين، الثورة الجزائرية...) والسمة الأساسية لهذه الثورات والانتفاضات أنها تعبير عن إرادة شعبية عارمة تطالب بترحيل العساكر الأجنبية وبناء الدولة الوطنية العربية المستقلة وذات السيادة المعترف بها دولياً وتحسين أوضاع العمال والفلاحين وسائر القوى الشعبية المنتجة. **ص 116**
* عرفت الانتفاضات والثورات العربية في المرحلة الاستعمارية المباشرة أشكالاً من التأثير وتبادل الخبرات لم تكن معروفة في السابق. فالثورة السورية الكبرى كما ثورة عبد الكريم الخطابي وثورات العراق ومصر وفلسطين تحولت إلى حركات جماهيرية واسعة شارك فيها مناضلون من مختلف أرجاء الوطن العربي حتى أن الأمير شكيب الأرسلان شكل فيلقاً لبنانياً – سورياً قاده للدفاع عن ليبيا عند إعلان الإيطاليين عن غزوهم لها عام 1911. ورغم محدودية الأثر لتلك البادرة فإنها دلت على وعي عربي شمولي عميق بوحدة الهدف والمصير لجماهير الأمة العربية في مختلف أقطارها.
* تزامن ولادة الدولة العربية الحديثة في المرحلة الاستعمارية الأوروبية مع ولادة قوى الإصلاح والتغيير المرحلي والجذري. ففي هذه المرحلة بالذات تمت ولادة القوى البرجوازية العربية بمختلف أجنحتها وبزعامة البرجوازية الوسيطة التابعة للكومبرادور ومراكز الرساميل الامبريالية العالمية. وشهدت هذه المرحلة أيضاً ولادة الطبقة العاملة العربية وأحزابها العمالية ذات البرامج الإصلاحية والثورية. والمحصلة العامة لهذه الولادة تندرج في إطار الحركة الوحدوية الشمولية كحركة تحرر واحدة ذات برامج غير متجانسة بسبب الظروف الموضوعية التي رافقت تلك الولادة وساهمت في صياغتها وتجديد أساليب عملها وأفقها النظري.
* استناداً إلى ما سبق، يمكن التأكيد على أن ولادة الدولة العربية الحديثة ارتبطت وثيقاً بصراع الوحدة والتجزئة في الولايات العربية. والسمة الأساسية لهذا الصراع في المرحلة الجديدة أنه يعكس الصراع الذي كان سائداً في العهد العثماني ومحكوماً بنمط من الانتاج ينسجم تماماً مع التجزئة الفعلية والوحدة الشكلية، إنه كان محكوماً بالوحدة المركزية التي عبر عنها نمط الإنتاج الرأسمالي في سيرورته للتحول إلى نمط إنتاج كوني يشمل العالم بأسره، فالتجزئة في هذه المرحلة تستدعي الوحدة بالضرورة لأنها لا تعيش بدونها وغير قادرة على الانفكاك عن وحدة السوق الرأسمالية العالمية بل تدمجها قسراً وتبعياً بتلك السوق. فأضحت التجزئة في المرحلة الاستعمارية الأوروبية توحيداً من نوع جديد، أي توحيد للأطراف ضد المركز مع الحرص الشديد ألاّ تتحد تلك الأطراف ضد المركز الرأسمالي العالمي أو بشكل يتعارض مع مصالح الامبريالية العالمية. وفي إطار هذا الفهم المنهجي تبرز حركة المجتمع العربي على حقيقتها كحركة اندماج قسري في البداية داخل السوق الرأسمالية العالمية، ثم بشكل طوعي بعد نيل الدولة القطرية العربية استقلالها السياسي مع الحفاظ على علاقة التبعية الكاملة أوشبه الكاملة بتلك السوق.
* فالتجزئة إذا ليست تجزئة بالمطلق بل لخدمة المصالح الامبريالية في الوطن العربي. وهي قابلة للتحول إلى وحدة أو اتحاد يخدم تلك المصالح على غرار مشروع "سوريا الكبرى"، أو "وحدة المغرب العربي"، أو "وادي النيل"، أو "الإمارات العربية المتحدة" وغيرها، إذ تشكلت كوحدات شكلية تقطع الطريق على الوحدة المجتمعية الشمولية التي تطمح إليها الجماهير الشعبية العربية وتناضل من أجلها. فهي وحدات شكلية إذا حافظت على التجزئة القائمة في داخلها على غرار الوحدة التي كانت قائمة في العهد العثماني وهي شكل من الوحدة يتلاءم مع حركة اندماج الأطراف العربية بالمراكز الرأسمالية إدماجاً قسرياً وتبعياً للرساميل الكومبرادورية والاحتكارات العالمية. **ص 117.**

نشير في ختام هذه الاستنتاجات إلى أن **ولادة الدولة العربية الحديثة** لم تكن شراً مطلقاً بل مرحلة تاريخية أملتها حركة المجتمع العربي في مرحلة انتقاله من الأنماط السابقة على الرأسمالية إلى "نمط الإنتاج الكولونيالي" ولم تحافظ الولادة على التجزئة التي كانت سائدة في العهد العثماني بل استندت إليها لتقيم أشكالاً جديدة من التجزئة تتلاءم مع مصلحة السوق الرأسمالية العالمية الواحدة. فهي تجزئة رسمية للوطن العربي الكبير لكنها، في الوقت نفسه حملت توحيداً حقوقياً ورسمياً وجغرافياً لمناطق لم تكن موحدة في السابق (توحيد الإمارات، والمشيخات في السعودية واليمن والخليج العربي، والسودان، وتوحيد الولايات في ليبيا، والعراق، وسوريا، والجزائر، وتونس، والمغرب وغيرها). إنها التجزئة المعترف بها دولياً كدولة حديثة ذات حدود، ونقد وطني، ومختلف رموز الدولة الشرعية تبعاً لأنظمة الأمم المتحدة. وبالتالي فهي تجزئة تعيق الوحدة العربية الشاملة لأنها تقسم الشعب الواحد إلى مجموعة دول **لكنها لاتقطع الطريق أمام تلك الوحدة عند توافر أحد أبرز شروطها أي الإرادة على إقامة تلك الوحدة خاصة وأن جميع ركائزها المطلوبة متوفرة بشكل لم تعرفه أية وحدة من الوحدات السابقة التي شهدها التاريخ العالمي الحديث والمعاصر،** خاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية والوحدة الأوروبية الجاري العمل من أجل إنجازها اليوم بشكل مبرمج. فالعناصر الأساسية للوحدة العربية موجودة على أرض الواقع **ولا تستطيع هذه الدول العربية القائمة منفردة أو مجتمعة إنكارها أو رفضها، لكنها تعمل بإصرار على إعاقة الوحدة حرصاً على المصالح الطبقية الضيقة للقيادات العربية المسيطرة وذلك على حساب الجماهير الشعبية وأمانيها القومية الوحدوية.** ودلت التجارب التي عاشتها الدولة العربية الحديثة في مرحلة استقلالها السياسي الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن أن القيادات العربية المسيطرة غير قادرة على إعاقة الوحدة العربية إلى ما لا نهاية. وهي تعيش أزمة حادة على جميع المستويات بحيث أن مصالحها الطبقية الضيقة مهددة بالزوال نظراً لجذرية المشروع الاستعماري الامبريالي الجديد في الوطن العربي والرامي إلى إطلاق يد الصهيونية العالمية والاحتكارات الامبريالية للتحكم بمصير الشعب العربي وإدخاله مجدداً في دائرة الجوع والتصحر والأمية والتجزئة القبلية والصراعات الطائفية أو المذهبية. وبات الصراع من أجل الوحدة الشاملة وضد أشكالها بمثابة الصراع من أجل البقاء كشعب حر مستقل ذي سيادة معترف بها دولياً على أراضيه وقادر على مجابهة تحديات العصر وولوج مرحلة التكنولوجيا المتطورة وثقافة القرن الواحد والعشرين.

**مشكلات التوحيد الوطني في المشرق العربي:**

**تعريف موجز بالدولة ذات القابلية الانشطارية: ص125**

إن الدولة ذات القابلية الانشطارية هي الدولة التي نشأت في علاقة تبعية بالامبريالية، وتجسدت على أرض العرب فضمن حدود جغرافية ضيقة لم تعبر عن طموح القوى البشرية فيها بل شكلت قاعدة للتجزئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للسكان العرب الذين كانوا يقيمون وحدة، ولو شكلية، إبان المرحلة العثمانية.

فوحدة بلاد الشام الطبيعية حتى الحرب العالمية الأولى تحولت إلى دول انشطارية باسم سورية، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، تحت حكم الانتدابين البريطاني والفرنسي. ووحدة وادي النيل تحولت إلى دولتين انشطاريتين في مصر والسودان. ووحدة شعب اليمن السعيد بقيت طويلاً موزعة في دولتين متنازعتين حتى توحدتا منذ سنوات قليلة. ووحدة المغرب العربي الكبير تجزأت إلى وحدات قطرية متناحرة. كذلك وحدة الجزيرة العربية ودولها القطرية المتناهية في الصغر. لكن الوحدة الطبيعية التي تحولت إلى دول انشطارية حملت معها أشكالاً من الضم والإلحاق تبعاً للمشروع الاستعماري الذي حرص على إيجاد مشكلات جغرافية ونزاعات مستمرة على الحدود بين غالبية الدول الانشطارية.

فالسمة الأساسية للدولة الانشطارية أنها أيضاً دولة انضمامية من نوع معين. فلبنان، مثلاً، دولة انشطارية عن بلاد الشام لكنه دولة انضمامية أيضاً إذ اقتطع الانتداب الفرنسي الأقضية الأربعة في عكار وبعلبك وحاصبيا ومرجعيون بالإضافة إلى بيروت وطرابلس وضمها إلى متصرفية جبل لبنان ليعلن ولادة لبنان الكبير سنة 1920.

والدولة السورية انشطارية عن بلاد الشام وفي الوقت ذاته دولة انضمامية أعادت توحيد دويلات دمشق وحلب وبلاد العلويين وجبل الدروز في دولة مركزية واحدة هي الدولة السورية. والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والدولة الليبية والدولة السودانية وغيرها تشكلت كدول انشطارية وانضمامية في آن معاً.

**يستنتج من ذلك أن القوى الطبقية في الدولة القطرية ليست قوى للتجزئة النهائية وغير قادرة على أن تقيم وحدة انضمامية ذات أسس ثابتة تلغي الحدود الجغرافية التي رسمها الاستعمار الخارجي.** ونظراً لهذه الطبيعة الطبقية المزدوجة فإن الفصل القطعي بين الحالتين الانشطارية والانضمامية يبدو مستحيلاً على الصعيدين النظري والعملي معاً. ومن نافلة القول أن الدولة ذات القابلية الانشطارية عاجزة عن الاستمرارية إلاّ بالارتباط التبعي بالامبريالية وهي عرضة لمزيد من التفتيت والتجزئة تبعاً للمصلحة الامبريالية. يضاف إلى ذلك أن الدولة الانشطارية في المشرق العربي معرضة للزوال النهائي في حال نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني الامبريالي بالتمدد من فلسطين المحتلة نحو الفرات والنيل ومنابع النفط. لذلك يمكن القول إن الدولة ذات القابلية الانشطارية في المشرق العربي في حال تمنعها عن التوحيد القومي بوجه المشروع الصهيوني ستكون أيضاً بين ضحايا ذلك المشروع.

**التجزئة السياسية في بلاد الشام: ص127**

على قاعدة المقولة الأساسية في تلك الدراسة التي تربط ولادة الدولة القطرية بالمصالح الطبقية للزعماء المحليين وبالتوافق الكامل مع المشروع الامبريالي لدمج الوطن العربي في السوق الرأسمالية العالمية يمكن إبراز مستويين من النجاح النسبي والهزيمة النسبية للصراع الأساسي في المرحلة الممتدة منذ ولادة الدول القطرية سنة 1920 في بلاد الشام.

* **المستوى الأول:** إن اتفاقية سايكس – بيكو ومن بعدها اتفاق لويد جورج كليمنصو في 15 أيلول 1919 واتفاقيات سان ريمو Sanremo سنة 1920، أفضت إلى تجزئة سورية ولبنان إلى دويلات أقيمت على ركائز طائفية. "وكان تقسيم سورية مصطنعاً إلى أبعد الحدود وقائماً على مشيئة الأجنبي دون سواه" كما نبهت إلى مخاطره جريدة "الحقيقة" البيروتية في نيسان 1919 بقولها: "أما تجزئة سورية فستكون ضربة قاضية على حياة البلاد"، وما تخوفت منه "الحقيقة" قد تمّ على أرض الواقع لأن الاتفاقيات الفرنسية – البريطانية كانت مؤشراً على اقتسام المغانم بين هاتين الامبرياليتين، وهو التقاسم الذي عبر عنه الكاتب الفرنسي موريس دوريو M.Doriot بالعبارة التالية: "قالت بريطانيا لفرنسا، أطلقي يدي في الموصل فأطلق يدك في سورية". لذلك لم تكن معركة ميسلون إلاّ تعبيراً عن رفض أحرار السوريين لهذه السياسة الاستعمارية التي فرضت انتداباً على سورية رغم إرادة سكانها وبتغطية دولية من عصبة الأمم المتحدة التي كانت صنيعة الدولة الامبريالية ذات القرار الأساسي فيها. ونتيجة لذلك أخذ الفرنسيون ينفذون خططهم الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تقسيم البلاد السورية وتجزئتها إلى دويلات منفصلة. واعترف كثير من الكتاب والباحثين بأن "سورية بجميع مناطقها خضعت للانتداب الفرنسي بقوة السلاح". **ص 128**

فالانتداب في هذا السياق تتويج لمرحلة من الاتفاقيات الاستعمارية استطاعت خلالها الامبريالية فرض إرادتها على كثير من مناطق العالم ودمجها قسراً بالسوق الرأسمالية العالمية. وكانت التجزئة الداخلية إحدى أبرز أدوات ذلك الدمج التي استخدمت بنجاح في الوطن العربي مع الشروع بتنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين ليكون الأداة التنفيذية الأساسية للامبريالية في الفترة اللاحقة أي المرحلة الراهنة.

على الصعيد العملي مارست بريطانيا وفرنسا في بلاد الشام مختلف أشكال الضم والإلحاق وتخطيط الحدود داخل الدولة الانتدابية الواحدة أو بينها وبين الدول الانتدابية الأخرى. وقد عبر الباحث الفرنسي لامازيير La Maziere عن هذه السياسة الانتدابية بقوله: "عرفت سورية خلال السنوات الست الأولى من حكم الانتداب جميع أنواع المغامرات الإقليمية. فقد قسمت إلى دويلات ثم جمعت في دولة اتحادية ثمّ أعيد تجزئة أوصالها مرة أخرى" وتجوز إضافة صفة هامة في هذا المجال أن تلك السياسة استخدمت آخر ما توصلت اليه الممارسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي والهند الصينية مقرونة بالموروث الاستعماري البريطاني الغني جداً في مناطق سيطرته الواسعة عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

* **المستوى الثاني:** إن الحركة الوحدوية في المشرق العربي أحست بمخاطر السياسة الامبريالية لتفتيت المنطقة إلى دويلات طائفية بعد تقسيم بلاد الشام إلى منطقتي نفوذ للفرنسيين والبريطانيين. فأدرك الوحدويون أن اللجوء إلى السلاح وسيلة ضرورية للدفاع عن وحدة الأرض والشعب والمصير. لذلك ورغم هزيمة القوى الوحدوية في معارك عسكرية غير متكافئة مع الجيوش فإن شعار مناهضة الانتداب وكافة أعماله خاصة تجزئة سورية إلى دويلات طائفية ومذهبية بقي فاعلاً طوال المرحلة الانتدابية وقاد إلى نجاح معركة الاستقلال والسيادة الوطنية في دولتي سورية ولبنان وإلى ترحيل عساكر الفرنسيين عن أراضيهما والاعتراف بهما كدولتين مستقلتين ولهما عضوية كاملة في هيئة عصبة الأمم.

لقد اعتبرت التجزئة الإقليمية والمذهبية إحدى الركائز الأساسية للمشروع الفرنسي في سورية ولبنان وتبنته قوى طائفية محلية في هذين البلدين وعملت على تحويله إلى واقع يصعب تجاهله نظراً لكثرة الرموز الاقتصادية، والسياسية، والنفسية الدالة عليه: (دستور، علم، برلمان، وزاره، جيش، نقد وطني، جمارك، حدود جغرافية..) وبالمقابل أصرت القوى الوحدوية في بلاد الشام على رفض التجزئة لأنّها لم تستند إلاّ إلى إرادة المستعمر الأجنبي ولخدمة أغراضه الاستعمارية في هذه المنطقة الغنية من العالم. وبالتالي فعملية الضم والإلحاق التي تمت في دولة لبنان الكبير يوم الإعلان عنها سنة 1920 هي الوجه الآخر للتجزئة المذهبية داخل سورية بهدف إقامة دويلات للعلويين والدروز والسنة والمسيحيين. وأدرك المفكرون الوحدويون أن المسألة الطائفية في المشرق العربي تقع في صلب الاستراتيجية الاستعمارية لأنها تساعد على التجزئة الداخلية، وقد عبر الشيخ رشيد رضا عن هذه الحقيقة بقوله: "إن دول أوروبا وإن بنت سياستها القديمة في الشرق الأدنى على دعوى حماية المسيحيين وإنصافهم أو إنقاذهم من سلطة المسلمين فهي تتخذ الدين وسيلة إلى مصالحها ولا تبالي بما يعارضها وإن نسف الدين وأهله في اليم نسفاً". وكان لهذه المقولة العلمية دور أساسي في فضح السياسة الامبريالية الفرنسية في سورية ولبنان. فإذا كان ادعاء فرنسا حماية المسيحيين في الشرق يرتدي بعض المصداقية في نظر أنصارها فإن إقامة دويلات العلويين وجبل الدروز وحلب ودمشق ولواء اسكندرون لم تستند إلاّ إلى إرادة استعمارية واضحة بالتجزئة الداخلية وفقاً لقاعدة مجربة في هذا المجال. وتجد هذه السياسة جذرها الأساسي في الخوف الدائم من احتمال قيام وحدة قومية عربية تضم جميع مناطق المشرق العربي، **وتهدد المصالح الاستعمارية في هذه المنطقة التي تكشّفت منذ مطالع القرن العشرين، عن احتياطي نفطي هائل وموارد طبيعية ذات فائدة كبرى للدول الاستعمارية** بالاضافة إلى اتساعها وكثرة عدد السكان فيها ودورها في السوق الرأسمالية العالمية كملحق تابع لها ومتخصص في إنتاج سلع معينة تمكن الاستفادة منها عالمياً، كانت صيغة الانتداب تعبيراً عن قدرة الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية على فرض إرادتيهما على المشرق العربي عن طريق السيطرة الاستعمارية المباشرة. ولم تكن هذه النتيجة غير متوقعة لأنّ الرساميل الفرنسية والبريطانية قد غزت السلطنة العثمانية وولاياتها العربية وباتت فيها بمنزلة النخاع الشوكي من الجسد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد عبر الزعماء الفرنسيون في أكثر من مناسبة قبيل الحرب العالمية الأولى، عن عزمهم على حماية مصالحهم بالقوة في سورية ولبنان. لذلك يعيب ذوقان قرقوط على الحركة الوحدوية العربية في المشرق تناقض مواقفها خلال تلك المرحلة وعدم تقديرها الصحيح لعدوها الأساسي أي الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية، ويعيب على زعمائها أنهم "كانوا سجناء عواطفهم وأسرى مصالحهم الشخصية الفردية. فتخبطوا في الجزئيات ولم تحكم سياستهم رؤية تاريخية شاملة. وبالنتيجة لم يستطيعوا الارتفاع إلى مستوى مسؤولية القضية القومية الكبرى. فكان عليهم أن يبدأوا من جديد وفي ظل ظروف جديدة أوسع مدى وأعتى وأكثر تشعباً من ظروف الحكم العثماني، معارك متعددة الجوانب في الداخل والخارج. أهمها وحدة البلاد". **ص 130** في الواقع لم يقتصر الزعماء الوحدويون في سورية ولبنان قبيل الانتداب الفرنسي عليهما وبعده في فضح وتعرية السياسة الاستعمارية للامبريالية الفرنسية كما فعل إخوانهم في العراق وفلسطين ضد الانتداب البريطاني. وتشهد على صحة هذه المقولة سياسة الترحيل والنفي والتشريد التي قام بها الفرنسيون والبريطانيون في مناطق انتدابهم ضد الزعماء الوحدويين، بالإضافة إلى أنّ الانتفاضات الشعبية وحركات الثورة والعصيان والتمرد والإضرابات والمظاهرات ضد هذين الانتدابين لم تهدأ فالجماهير الشعبية في سورية ولبنان لم تعترف بالتجزئة رغم اختلاف المواقف في كل من هذين البلدين، **ص 131** لكن معظم الزعماء اللبنانيين وجدوا مصلحة في إقامة دولة لبنانية تولوا إدارتها في ظل الانتداب الفرنسي وبمساعدته كما تولوا إدارتها بمفردهم بعد الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية. **واختلاف المواقف ناتج عن تباين المصالح النفعية داخل القوى اللبنانية المسيطرة حيث تمسك معظم الزعماء اللبنانيون بالدولة اللبنانية ضمن حدودها التي أعلنها الفرنسيون سنة 1920**. فدعا بعضهم إلى إبقاء الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين سورية ولبنان إبان عهد الانتداب في حين أصر البعض الآخر على القطيعة وإقامة التمايز بينهما كدولتين مستقلتين ومنفصلتين في كل شيء، كما عبرت عنها معركة القطيعة والانفصال الجمركي والنقدي سنة 1950. **ومع تبلور الدول الحديثة في بلاد الشام في ظل الانتدابين البريطاني والفرنسي وبعد رحيل جيوشهما عن المنطقة تحولت التجزئة السياسية إلى السمة الأكثر بروزاً في التاريخ المعاصر لبلاد الشام** حيث كانت الوحدة السكانية والجغرافية والاقتصادية ترد كإحدى المسلمات المعترف بها في جميع الأبحاث والدراسات التي تناولت تاريخ المنطقة. **فالرقعة الجغرافية التي شكلت الدول الحديثة في كل من العراق، وسورية، ولبنان، وشرقي الأردن، وفلسطين المحتلة، لم تعرف حواجز طبيعية تفصل فيما بينها. فتمّ تخطيط الحدود بين هذه الدول بإشراف الانتدابين البريطاني والفرنسي ودون استشارة السكان. حتى إن استشارة بعض الزعماء المحليين من دينيين ومدنيين في هذا المجال كانت شكلية للغاية**. فتجزئة بلاد الشام إلى دول منفصلة كانت تجزئة سياسية بالدرجة الأولى ولمصلحة السلطات الانتدابية وبعض الزعماء المحليين المرتبطين بها وذلك بهدف تعميق التجزئة ومنع الوحدة العربية وتأمين قيام المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. وليس صدفة أن تنفجر ثورات وطنية قومية ضخمة سنة 1920 على امتداد مناطق بلاد الشام. فإذا كان ذلك العام بمثابة البداية الرسمية لإعلان الانتدابين البريطاني والفرنسي على المنطقة فقد شكل صدمة عنيفة للقوى الوحدوية العربية المتحالفة وثيقاً مع زعامات بدوية واتجاهات دينية إسلامية. **ص 132**  ومع الهزيمة العسكرية لهذه القوى في مواجهة الجيوش الاستعمارية الغازية بدأت الشعارات القومية الشمولية بالانحسار لتحل محلها شعارات تدعو للنضال داخل كل قطر. وبات الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية وترحيل الجيوش الأجنبية أبرز الشعارات السياسية في البلاد بين الحربين العالميتين خاصة بعد هزيمة الثورة السورية الكبرى سنة 1925- 1927.

سنقف عند إشارات سريعة في العراق، وشرقي الأردن، وفلسطين، مع شيء من التفصيل حول سورية ولبنان لإثبات **فرضية منهجية أن الشعور الاستقلالي يمكن أن يتغلب على الشعور القومي الوحدوي** إذا توفرت له الأسباب الموضوعية، والقيادات الطبقية، والدعم الخارجي. **ص 132**

* **الأردن**، بقي الانتماء السياسي إلى دولة شرقي الأردن مبهماً للغاية طوال مرحلة ما بين الحربين. فهي دولة ذات قاعدة بدوية غير مستقرة وتعرضت حدودها الجغرافية لتبدلات مستمرة ارتبطت وثيقاً بتوسع المشروع الامبريالي الصهيوني على أرض فلسطين والمناطق المجاورة لها. وكانت آخر تلك التبدلات صيف 1988 عندما أعلن الأردن فك ارتباطه الجغرافي والإداري مع الضفة الغربية المحتلة وذلك تحت ضغط الانتفاضة الوطنية المستمرة في الأراضي العربية المحتلة منذ أواخر سنة 1987. ونتيجة لهذا الواقع السياسي القلق فإن دولة شرقي الأردن تعرضت لهزات داخلية عنيفة من جهة ولعلاقات متوترة معظم الأحيان مع محيطها الإقليمي العربي من جهة ثانية ولتهديد مباشر من مخاطر التوسع الاستيطاني الصهيوني من جهة ثالثة. وليست هذه السمات الثلاث من خصوصيات الدولة الأردنية بل توصف بها جميع الدول الحديثة في بلاد الشام وذلك لأسباب متنوعة.
* **العراق**، فبعد أن أجهض البريطانيون ثورته ذات الأهداف المعلنة في الاستقلال السياسي والحكم العربي والوحدة العربية سنة 1920 انخرطت قواه السياسية الفاعلة ومن مواقع نظرية متباينة في معركة الاستقلال السياسي وإدخال العراق كدولة مستقلة إلى عصبة الأمم المتحدة. وتحقق هذان الهدفان في ظروف دولية ملائمة لكن المشكلات الداخلية خاصة المسألة الكردية والعلاقات المتوترة مع دول الجوار العربي، وأخيراً الحرب العراقية الإيرانية، استنزفت طاقات العراق بعيداً عن المعركة القومية العربية الأساسية ضد العدو الصهيوني، **فالدولة القطرية بطبيعتها، مولدة للأزمات وعاجزة عن حل المشكلات الداخلية والإقليمية.** **نهاية ص132 و ص 133**
* **سورية ولبنان**، حيث الشعب واحد والتاريخ المشترك واحد، والطبيعة الجغرافية واحدة. ومع ذلك فإن المصالح الطبقية للقيادات المسيطرة قادت إلى تعميق الهوة بين الشعبين اللبناني والسوري وصولاً إلى القطيعة الكاملة سنة 1950 . لقد تجسد النجاح الملحوظ الذي أنجزته الحركة الوحدوية السورية في إفشال مشروع الدويلات الطائفية في سورية، مقابل النجاح البارز الذي حققته فرنسا على الساحة اللبنانية وقيام الدولة الحديثة في لبنان على أسس طائفية واضحة وما زالت تعاني من سلبياتها حتى الآن. فقد رفعت تلك الحركة مقولات منهجية تقيم التعارض الجذري بين مصلحة الانتداب الفرنسي في إقامة الدويلات الطائفية والمذهبية في سورية ومصلحة الشعب السوري في التمسك بوحدة أرضه وشعبه وتراثه وحضارته والانطلاق من الوحدة السورية نحو الوحدة الأرقى وهي الوحدة القومية العربية الشاملة.

ومنذ البيانات الأولى ضد الانتداب الفرنسي برزت الدعوة التوحيدية لتفادي الانقسامات الطائفية المذهبية. فتوجهت إلى العرب من إسلام ومسيحيين ويهود وإلى الشيخ والقسيس والحاخام، وإلى التاجر والفقير والعامل والمزارع وإلى التنور والعامي، وإلى الغني والميسور، توجهت إليهم جميعاً بشعار "الاستقلال أو الموت يد الله مع الجماعة"، **ص 134 -** ودعت إلى الوحدة التامة بين أجزاء سورية ورفضت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين رفضاً قاطعاً كما رفضت كل أشكال الوصاية والحماية أو الانتداب أوالتوكيل. واقترن شعار الاستقلال بالوحدة السورية وبرفض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين رغم سقوط بلاد الشام في قبضة الامبريالتين الفرنسية والبريطانية اللتين استمالتا إلى جانبهما عدداً من زعماء الطوائف المحلية ومعظم القوى الطبقية ذات الارتباط التبعي بهما، بالإضافة إلى شرائح واسعة من بعض المثقفين الذين درسوا في مدارس ومعاهد وجامعات فرنسا وبريطانيا، ومع استقرار الدول في المشرق العربي في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني بات من الصعب على الحركة الوحدوية العربية المهزومة بعد ميسلون أن تمارس دوراً فاعلاً داخل تلك الدول. فاتجه النضال الوحدوي اتجاهاً قطرياً وتمسك بالشعارات الأساسية التي تساعد على الاستنهاض الشعبي اللاحق. أبرز تلك الشعارات: رفض تجزئة سورية إلى دويلات مذهبية، التنبيه من مخاطر سلخ لواء اسكندرون، التنبيه من مخاطر الصهيونية، التمسك باللغة العربية ورفض اللغة الفرنسية كلغة رسمية ثانية، ورفض الاعتراف للمفوض السامي بصلاحية حل الدستور السوري كما نصت على ذلك إحدى مواد الدستور اللبناني، رفض جنسيات الدويلات المذهبية واعتبار الجنسية السورية واحدة للجميع واعتبار السوريين متساويين في الحقوق والواجبات، رفض مجالس الشيوخ والنواب في الدويلات السورية والدعوة إلى برلمان سوري واحد ومجلس وزراء واحد ورئيس جمهورية واحد هو رئيس الجمهورية الموحدة ذات الدستور والقوانين والمراسيم الواحدة وغيرها. فأدركت إدارة الانتداب أن الدويلات السورية غير قابلة للحياة ولا تحظى بمشروعية شعبية بل تشكل عبئاً اقتصادياً على كاهل الفرنسيين. ورغم أشكال التجزئة السياسية والإدارية التي سادت في تلك الدويلات فإن مظاهر الوحدة الاقتصادية والنقد المشترك كانت تشير إلى إمكانية هزيمة المشروع التفتيتي الفرنسي في سورية لصالح وحدة أراضيها وشعبها ومؤسساتها السياسية والإدارية والثقافية.

**ص 135 –** لقد كرر صك الانتداب الإشارة في أكثر من مادة إلى وجود دولتين لا أكثر تحت الانتداب الفرنسي. واحدة باسم لبنان والأخرى باسم سورية. لكن الوقائع الملموسة أثبتت أن تقسيم سورية إلى دويلات مذهبية كان مخططاً استعمارياً لتسهيل إدارة الانتداب فيها وشل الحركة الوحدوية في سورية من التأثير على مجرى السياسة اللبنانية حيث التوازن الطائفي الدقيق يشل قدرة هذه الدولة المأزومة ويمنعها من التحول إلى دولة مركزية واحدة تكتسب مشروعيتها من التفاف جماهير كل الطوائف حولها. وتشير وثائق الأرشيف الفرنسي إلى نجاح الحركة الوحدوية السورية في شل نشاط الحركة الصهيونية في سورية نفسها. ومنع قيام اتحاد يربط بين الجماعات اليهودية في سورية والمستعمرات الصهيونية في فلسطين. وقد برزت بالفعل دعوات صهيونية تطالب بضم جبل حرمون وجنوب البقاع وجنوب لبنان إلى فلسطين وبالتالي إلى الحركة الصهيونية فيها. كذلك نشطت بعض الجمعيات الصهيونية لشراء الأراضي في تلك المناطق وغيرها، ودعت إلى تعليم اللغة العبرية في مدارس الطائفة اليهودية في سورية ولبنان. لكن يقظة الحركة الوحدوية السورية أنذاك أحبطت تلك الأهداف الصهيونية كما أحبطت مشروعاً فرنسياً كان يرمي لتجميع عدد كبير من الأرمن داخل مناطق الانتداب الفرنسي بحيث تتحول الجالية الأرمنية وجاليات شركسية وكردية وشركسية وسريانية وكلدانية وآشورية وتركمانية وغيرها.. إلى قوى بشرية تضعف الحركة الوحدوية العربية في سورية ولبنان وتدفعها إلى خوض معارك جانبية تستفيد منها الامبريالية الفرنسية بالدرجة الأولى. إن دراسة معمقة لمشكلات التجزئة الداخلية التي أقامتها إدارة الانتداب الفرنسي أو غذتها وساهمت في توجيهها ضد حركة التوحيد القومي العربي في سورية تبرز بالوقائع والوثائق المثبتة أن الدور التوحيدي الذي لعبته تلك الحركة كان كبيراً جداً ولم يعط الاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية الذي لعبته تلك الحركة كان كبيراً جداً ولم يعط الاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية التي تناولت هذه المرحلة.

**ص 136-**  يضاف إلى ذلك أن الحركة أفشت الكثير من مخططات الفرنسيين المذهبية في سورية حيث كان المفوض السامي يدغدغ عواطف الدروز عندما يخاطبهم بعبارة "ليحيى الاستقلال الدرزي ولتحيى الأمة الدرزية وتقاليدها الجميلة" لكن رد الثوار في جبل العرب كان واضحاً وصريحاً فقد خاطبوا السوريين بعبارة "يا بني الوطن... لا خصومات ولا أحقاد طائفية بعد اليوم إنما نحن أمة عربية سورية... قسمها الاستعمار الأجنبي فوحدتها مبادىء حقوق الإنسان وأعلام الحرية والمساواة والإخاء. نعم ليس هناك درزي وسني وعلوي وشيعي ومسيحي، ليس هناك إلاّ أبناء أمة واحدة ولغة واحدة وتقاليد واحدة ومصالح واحدة، ليس هناك إلاّ عرب سوريون. يا بني الوطن: ليس لكم بعد الآن على اختلاف المذاهب والفئات إلاّ عدو واحد هو الكم العسكري الجائر والاستعمار الأجنبي.. إن حركتنا اليوم هي حركة مقدسة غرضها المطالبة بالحرية والاستقلال وضمان حقوق البلاد على مبدأ سياسة الأمة فليتحد الدرزي والسني والعلوي والشيعي والمسيحي اتحاداً وثيقاً وليؤلف بين قلوبنا الإخاء القومي ومحبة الوطن ولتكن إرادتنا إرادة حديدية واحدة". الأمثلة كثيرة في هذا المجال مؤكدة أن الحركة القومية العربية في سورية نجحت عملياً بصياغة شعاراتها التعبوية ضد الانتداب الفرنسي وأبرزها الشعارات التالية: "الاستقلال يؤخذ ولا يعطى – الحرية والمساواة والإخاء" رداً على أسلوب المساومة الذي اعتمدته بعض القوى السورية المرتبطة تبعياً بالامبريالية الفرنسية، و"الدين لله والوطن للجميع" رداً على التجزئة الطائفية والمذهبية. وشعار "نحن أمة عربية سورية قسمها الاستعمار الأجنبي" رداً على القوى الداعية إلى إيجاد مشروعية تاريخية للدولة القطرية الجديدة. وشعار "أيها السوريون لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يعطى. فلنأخذ حقنا بحد السيوف ولنطلب الموت توهب لنا الحياة" رداً على القوى التي اعتبرت أن هزيمة الحركة القومية العربية في ميسلون كانت إيذاناً بنهاية الكفاح المسلح ضد الانتداب الفرنسي . **ص 137 -** وشعار "وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً"، رداً على القوى التي توهمت أن التجزئة الطائفية والمذهبية يمكن أن تعمر طويلاً وأن بإمكان المشروع الامبريالي تحويل كل طائفة إلى دويلة مذهبية تشكل ملحقاً ذيلياً للمشروع الامبريالي الصهيوني في المشرق العربي. وارتفعت هذه الشعارات وغيرها الكثير داخل سورية عبر رموز وحدوية قومية عربية طردها الانتداب الفرنسي من ديارها فاستمرت تناضل في الخارج وتفضح الأساليب البربرية لإدارة الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان.

وتضافرت عدة عوامل إيجابية قامت بها الحركة الوحدوية في سورية ولبنان. وتضافرت عوامل عدة إيجابية قامت بها الحركة الوحدوية في سورية ولبنان لإلحاق هزيمة نسبية بمشروع التجزئة الفرنسي داخل سورية نفسها. ولم يكن من السهل تثمير تلك العناصر الإيجابية لولا توفر القوى البشرية المؤمنة بها وفي طليعتها الجماهير الشعبية المنظمة التي حملت السلاح مراراً دفاعاً عن وحدة سورية واستقلالها وسيادتها الوطنية. فشكلت تلك الجماهير قوة فاعلة وضاغطة على القيادات السياسية في الدويلات السورية التي كان بعضها يميل إلى التصالح مع الفرنسيين واعتماد أسلوب "الحوار الواقعي" معهم تحت ستار أن القوى الذاتية السورية غير قادرة على إلحاق هزيمة عسكرية بالفرنسيين، ومحذرة من ميسلون جديدة تزيد قدرة الفرنسيين على التحكم بالشعب السوري والإمعان في تجزئة سورية. وكانت المحصلة النهائية لنضال الشعب السوري تحقيق وحدة الدويلات السورية في دولة مركزية واحدة هي الدولة السورية الراهنة التي قطعت الطريق على قيام دويلات طائفية ومذهبية كان بإمكانها – لو استقرت على الأرض السورية – أن تتحول إلى معضلات سياسية صعبة الحل وتقود إلى حروب أهلية داخلية وإلى حروب إقليمية فيما بينها وذلك في صالح المشروع الامبريالي الصهيوني دون سواه. لذلك لابد من إعادة التقييم التاريخي والنظرة الإيجابية لدور التوحيد الداخلي على الصعيدين الإقليمي والقومي ضد المشروع الصهيوني. الجذر الأساسي للمشاريع الامبريالية في المشرق العربي في المرحلة الراهنة. إن المتتبع لشعارات حركة التوحيد القومي العربي في بلاد الشام، منذ قيام الدولة القطرية **ص 138-** حتى إعلان استقلالها السياسي، يلاحظ ثلاث مراحل أساسية على مستوى الخطاب السياسي والممارسة العملية لهذه الحركة.

* **المرحلة الأولى**: هيمنة الشعارات الوحدوية العاطفية الموروثة عن مقولة الوحدة العربية التي كانت سائدة في العهد العثماني: وقد تجلت هذه الشعارات عبر 1800 عريضة قدمت إلى لجنة كينغ – كراين الأمريكية التي أوفدها مؤتمر السلام في باريس لاستطلاع رأي السكان في بلاد الشام سنة 1919. ويلاحظ في تلك الشعارات ما يلي: لم تخل عريضة واحدة من مطلب المحافظة على وحدة البلاد واستقلالها، من رفح والعقبة جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً...وكان بيان الوزارة الأولى بعد المناداة بفيصل ملكاً على سورية يقوم على المحافظة على الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية، وكان البند الأساسي في بيان وزارة هاشم الأتاسي أمام المؤتمر السوري هو مطلب وحدة سورية بحدودها الطبيعية .. ونصت المادة الثانية من القانون الأساسي للمملكة السورية على أنها تتألف من قطاعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.
* **المرحلة الثانية**: التمسك بالوحدة السورية مع الاعتراف بالوحدات القطرية: كان للسياسة الفرنسية دور مهم في محاولات إضعاف حركة التوحيد القومي العربي في بلاد الشام، وتعرض رموزها إلى القمع والنفي والتشريد ومصادرة الممتلكات. ورغم استمرارية الشعارات الوحدوية الشمولية على المستوى الإعلامي في الصحافة العربية والصحافة الأوروبية فإن تعزز ركائز الدويلات المحلية ترك نتائج واضحة على العمل السياسي، المنظم والجماهيري، في كل قطر من أقطار المشرق العربي. فتأسست أحزاب عديدة في المناطق التي كان يطلق عليها سابقاً تعبير بلاد الشام. وحملت أسماؤها دلالات قطرية كالسوري والعراقي واللبناني والفلسطيني والأردني وغيرها. وسارت الحركة الوحدوية في مناطق الانتداب البريطاني في منحى متباعد عن مسيرة الحركة الوحدوية في مناطق الانتداب الفرنسي.

**ص 139-** وخفتت الدعوة إلى الوحدات القومية الكبرى باستثناء بعض البيانات التي تطلق، دون فاعلية ملموسة، في مناسبات قومية كبرى. داخل مناطق الانتداب الفرنسي برز مأزق العمل الوحدوي في الموقف الواجب اتخاذه من دولة لبنان الكبير من جهة ومن دويلات العلويين وحلب ودمشق وجبل الدروز ولواء اسكندرون من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال طالبت المذكرة التي حملها الوفد السوري إلى الجنرال الفرنسي ساراي SARRAIL في 17 كانون الثاني 1925: "ان تكون البلاد السورية بحدودها الطبيعية التي كانت عليها قبل الحرب العامة بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء اسكندرون والأراضي الملحقة بلبنان الصغير وطناً واحداً" فالتلبك واضحاً في النظرة إلى متصرفية جبل لبنان أولبنان الصغير التي أخرجت من دائرة الوحدة السورية رغم إصرار الزعماء السوريين على رفض التجزئة الاستعمارية الناتجة عن اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى. فاستفاد الفرنسيون والزعماء اللبنانيون الرافضون للوحدة الاندماجية مع سورية والرافضين للوحدة العربية، من الموقف المتردد تجاه لبنان الصغير وعملوا على تحويله إلى موقف متردد أيضاً تجاه لبنان الكبير وضرورة الاعتراف بالدولة اللبنانية كشرط لا غنى عنه لإقامة علاقات طبيعية بين سورية ولبنان كدولتين منفصلتين ولهما سيادة جغرافية وحقوقية وقانونية معترف بها عربياً وعالمياً. هذه المقولة تفسر إلى حد بعيد التطور السياسي الذي طرأ على الشعارات الوحدوية في سورية ولبنان منذ بدايات السعي إلى تحويل نظام الانتداب إلى معاهدتي صداقة وتحالف بين فرنسا وكل من سورية ولبنان، وتفسر كذلك الإطار التاريخي الذي دارت في ظله معركة الاستقلال وولادة الميثاق الوطني، وجلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان.

* **المرحلة الثالثة**: الدولة القطرية في أقصى تجلياتها: القطيعة بين سورية ولبنان، حققت الحركة الوحدوية نجاحاً ملحوظاً داخل الدويلات القطرية بعد..............................

**ص140 -** أن تمسكت بشعارات واضحة لا تناقض فيها: "وحدة البلاد السورية ورفض كل الدويلات المذهبية"، وارتفع شعار "الدين لله والوطن للجميع" ليصبح أحد الشعارات الأساسية الفاعلة في سورية ضد الانتداب الفرنسي دون أن يلقى صدى إيجابياً في لبنان الذي تحول إلى دولة قلقة جعلت من الطائفية أحد المكونات البنيوية في تركيبها الداخلي وسياستها الخارجية. ونجحت الحركة الوحدوية في سورية في إعادة تجميع الدويلات السورية في دولة مركزية واحدة متجاوزة الانقسام المذهبي الذي كان يدمر الوحدة السورية، لكنها فشلت في الاحتفاظ بلواء اسكندرون نتيجة للتواطئ الفرنسي – التركي المدعوم من عصبة الأمم. فسلخ اللواء عن سورية وألحق بتركيا دون أن تعترف الدولة السورية المستقلة بالإلحاق أو تتنازل عن المطالبة بأراضي عربية سلخت عنها في ظروف دولية مواتية لتنفيذ الأطماع التركية التوسعية. وفشلت كذلك في إعادة الأقضية الأربعة التي سلخت عنها وألحقت بدولة لبنان الكبير وبقيت تثير مشكلات سياسية مستمرة منذ عهد الانتداب الفرنسي نظراً للترابط الوثيق بين مصالح اللبنانيين والسوريين كشعب عربي واحد يتعرض لمخاطر المشروع التوسعي الاستيطاني الصهيوني. وجاءت أزمة القطيعة الجمركية والنقدية بين سورية ولبنان سنة 1950 كفشل ذريع للسياسة التي مارستها القوى في هذين البلدين والتي عجزت عن إبقاء الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بينهما طوال عهد الانتداب الفرنسي. فقد انساقت بعض القوى النافذة في سورية ولبنان وراء مصالحها الطبقية كبرجوازية تابعة للامبريالية وساهمت في إضعاف التيار الوحدوي الذي كان فاعلاً بشدة طوال النصف الأول من القرن العشرين. فحققت بالقطيعة ظروفاً اقتصادية وسياسية ونفسية ملائمة لاستمرارية التجزئة وتعزيز ركائز الدولة القطرية بشكل يوازي لا بل يفوق ما حققته الامبريالية الفرنسية في هذا المجال. من الجدير بالاهتمام أن تاريخ الدولة القطرية مليء بالقمع الداخلي ضد رعاياها،................................................................

**ص 141-** على اختلاف طوائفهم وأعراقهم ومناطقهم واتجاهاتهم السياسية من جهة وبالصدامات الدموية بين الدول القطرية نفسها والتي وصلت إلى حد إشهار الحرب وإقامة التحالفات السياسية والعسكرية والتحالفات المضادة من جهة ثانية. وكانت ركائز الدولة القطرية تتعمق على أرض الواقع وتنفي المقولة الطوباوية للفكر القومي العربي بين الحربين العالميتين القائلة بأنّها دولة مصطنعة، وصنيعة الاستعمار والامبريالية، وأنها ستنهار حتماً تحت وطأة تناقضاتها الداخلية وعدم شرعيتها الإقليمية.

وتعرضت الدولتان القطريتان في الأردن ولبنان دائماً لنقد شرعيتهما ورفض الاعتراف القومي بهما. أما الدولتان القطريتان الكبيرتان في بلاد الشام، أي سورية والعراق فتعرضتا لنقد أقل في حين تعززت الدعوة مؤخراً إلى ضرورة الإعلان عن الدولة القطرية الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني إذا أمكن أو على قسم منه إذا لم تكن الظروف الإقليمية والدولية ملائمة. ورغم الانقسامات الحادة التي تفرق فيما بينهم، دلالة ذلك أن المشروعية التاريخية للدولة القطرية لم تعد أساس النقاش النظري الدائر على الساحة الثقافية في المشرق العربي بل الوظيفة السياسية والاقتصادية والوطنية والقومية لهذه الدولة هي التي يجري النقاش حولها وبحدة بالغة. "فاللبناني يريد دولة، والسوري قد لايأمن شرها والعراقي قد لا يطيق شدة وطأتها. يضاف إلى ذلك أن للأردني وللفلسطيني أيضاً موقفاً معيناً من الدولة التي يسعى إليها في الحالة الفلسطينية أو يسعى إلى تطويرها في الحالة الأردنية على غرار الحالات السورية والعراقية واللبنانية. وإذا كانت الدولة القطرية القائمة الآن في المشرق العربي مصدر خلاف وصراع فإنها في الحالة الفلسطينية أيضاً مصدراً لخلاف أشد وصراع أعمق بين الفلسطينيين قبل أن تولد هذه الدولة وتبصر النور.

**ص 141-**  انطلاقاً من هذه الرؤيا المنهجية تبرز مشروعية الأسئلة حول الدور الطبقي التسلطي لهذه الدولة القطرية بعد تجاوز النقاش القديم – الجديد حول المشروعية التاريخية لها. فليس الخلاف حول وجودها التاريخي بعد مرور قرابة نصف قرن على استقلالها السياسي بل الخلاف على دورها التسلطي خلال تلك الحقبة الطويلة، وما إذا استطاعت أن تتميز عن الدولة القطرية التي عملت في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني ولخدمة مصالحهما الاستعمارية بالدرجة الأولى. والخلاف كذلك على مشروعيتها الوطنية والقومية والتنموية بعد اضمحلال الثقة العارمة التي محضتها لها الجماهير الشعبية لحظة وقوفها ضد الاستعمار الخارجي وانتزاعها للاستقلال السياسي منه. ومن نافلة القول أن دراسة علمية معمقة لحركة التاريخ المعاصر في بلاد الشام قادرة على إبراز الأسباب العميقة لفشل الدولة القطرية فيها واستخلاص الدروس النظرية منها.

فقد تزامنت ولادة الدولة الحديثة في بلاد الشام مع الرقابة الشديدة التي فرضتها الامبريالية العالمية، بمختلف فصائلها القديمة والجديدة لمنع تحقيق الوحدة العربية بالقوة الإسرائيلية بالدرجة الأولى وبالتدخل العسكري المتعدد الجنسيات إذا اقتضى الأمر. وكانت جذرية هذا المشروع الامبريالي تفترض بالضرورة وجود قوى اجتماعية تتعارض مصالحها تعارضاً كاملاً أوشبه كامل مع الامبريالية وتقودها قوى طبقية جذرية ذات برنامج نظري وممارسات عملية تعادي الامبريالية وتقودها قوى طبقية جذرية ذات برنامج نظري وممارسات عملية تعادي الامبريالية وتعمل على فك الارتباط التبعي بها. لكن القوى الاجتماعية التي حملت لواء المعارضة للامبريالية في جميع الدول القطرية في بلاد الشام لم تكن جذرية في عدائها لها بل مستعدة للتصالح معها والمساومة على المصالح المشتركة بينهما، ولعل قراءة نقدية لكثير من الأبحاث والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع تبرز بالملموس صعوبة استخلاص المواقف الثابتة لهذه القوى ضد الامبريالية كما أن مصطلحات النخب السياسية والفئات المحافظة والأجنحة الراديكالية في هذا الحزب أو ذاك والاتجاهات الوطنية والتوجهات القومية الوحدوية وغيرها لا تتمتع بركائز ثابتة على امتداد المرحلتين المتعاقبتين في ظل الانتدابات وإبان مرحلة الاستقلال السياسي. فهناك أطراف كثيرة أجمعت على شعار الاستقلال السياسي التام، والوحدة الداخلية وضرورة تحقيق الوحدة العربية، والتمسك بالديموقراطية والحريات الأساسية وغيرها.. لكن الممارسات العملية لتلك الشعارات وأنها آثرت مصالحها القطرية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية والوحدوية الشمولية. يضاف إلى ذلك أن الاستقلال السياسي تحول إلى معيق للوعي القومي والوطني تحت وطأة الممارسات القمعية والاستبدادية والتسلطية للدولة القطرية التي راكمت خبرة في القمع وأدواته تكاد لا تصل إلى مستواه الكثير من الدول السائدة في مختلف أقطار العالم. ومهما قيل في دور الاستعمار الخارجي حول ولادة الدولة القطرية فإن السمة الأساسية لديمومتها تكمن في نجاحها البارع بتشديد القمع لربط جماهيرها ربطاً تبعياً محكماً بالامبريالية التي لم تبد قلقاً كبيراً على مصالحها في المشرق العربي وما زال المشروع الصهيوني يهدد بالتوسع في كافة الاتجاهات لقد تبلورت التجزئة السياسية في بلاد الشام عبر دول قطرية ورفعت شعارات وحدوية في الوقت الذي أمعنت فيه في تسوير حدودها القطرية ونشر الوعي القطري على حساب الوعي القومي الوحدوي الشمولي. ورغم أن التاريخ المعاصر لكل من أقطار بلاد الشام حمل شيئاً من التوحيد الاقتصادي والاجتماعي لبعض الولايات العثمانية السابقة فإن الممارسة السياسية للدولة القطرية منعت حركة التوحيد القطري من التحول إلى حركة للتوحيد القومي ليس على امتداد الوطن العربي كله بل حتى في بلاد الشام نفسها. ففي ظروف اشتداد النزعة القطرية يصعب العمل الوحدوي ويتقلص تأثير الوعي الشمولي إلى حدوده الدنيا. ومن الممكن الإشادة بالجانب التوحيدي الذي قامت به الدول الحديثة لإقامة الوحدة المجتمعية على أنقاض التشرزم الطوائفي والمذهبي والعشائري ..........

**ص 144**- والمناطقي السابق في بلاد الشام إبان العهد العثماني لكن ولاء الفرد فيها لم يتحول جرياً عن المرتكزات السابقة باتجاه الوحدة الوطنية والقومية الشاملة. وقد نبه جميع الباحثين في هذا المجال إلى مخاطر وجود الانقسامات الداخلية السابقة على ولادة الدولة الحديثة والتي يمكن استغلالها بسهولة لتفكيك بنى الدولة القائمة على غرار النتائج المدمرة التي وصلت إليها الدولة اللبنانية – ونبهوا كذلك إلى أن ولاء الفرد لجماعة دينية أو عرقية تعبير عن عجز الدولة الراهنة في إقامة المجتمع المدني العصري الذي يتساوى فيه الناس في الحقوق والواجبات بمعزل عن الفوارق العرقية أو المذهبية أو الجنسية أو المناطقية فيما بينهم وهي فوارق أساسية ومدمرة لأنها تمثل عقبة كبيرة أمام الانصهار الوطني والوحدة القومية. كما نبهوا إلى أن فقدان الحريات الأساسية واعتماد القمع أسلوباً وحيداً للحوار مع قوى المعارضة والتغيير مما يشكل أيضاً عقبة أساسية أمام الوحدة الوطنية. إن هذه التحذيرات وغيرها تثبت أن الدول الحديثة في بلاد الشام نجحت نجاحاً نسبياً في إقامة وحدة وطنية غير مستقرة بل دائمة التوتر وعرضة للاهتزاز العنيف والتمزق الداخلي وقد تحولت هذه الدولة إلى معيق للوحدة المجتمعية الشمولية لبلاد الشام وللوطن العربي بجميع وحداته. لذلك لم يعد مفيداً النقاش حول المشروعية التاريخية لهذه الدولة بل يجب نقل النقاش إلى ساحة الصراع الوطني والقومي الدائر الآن على امتداد الوطن العربي عامة وفي بلاد الشام بشكل خاص، حيث المشروع الصهيوني المتجسد في دولة عنصرية تسلطية تتفوق على جميع الدول العربية شراسة وقمعاً وتهدد بتجزئة المشرق العربي مجدداً وإعادته إلى تكويناته السابقة على الدولة القطرية نفسها. فإذا كانت السياسة التي اعتمدت منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن قد انتهت إلى فشل يهدد المجتمع والدولة في بلاد الشام فإن السياسة القومية والوحدوية قادرة على المجابهة وحماية الإنسان العربي في المشرق والمغرب على السواء. والمطلوب فتح الحوار حول هذه السياسة البديلة للتجزئة السابقة ودولها المأزومة.

**ص 145 - التكوين الطوائفي المتفجر في الدولة اللبنانية**:

المجتمع العربي الحديث والمعاصر مجتمع متعدد يضم مجموعات واسعة من الأقليات القومية والطوائفية لكن الغالبية الساحقة من سكانه تنتمي إلى الجنس العربي والدين الإسلامي. وقد حرصت معظم الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية للباحثين العرب والأجانب على السواء، على تقديم نظرة سكونية لهذا المجتمع العربي عبر تطوره التاريخي المعقد من البداوة الجاهلية حتى الآن. وكانت المحصلة الثقافية التي ما زالت سائدة أن الانقسام الاجتماعي داخل المجتمع العربي كان وما زال انقساماً عامودياً على أساس ثنائيات تتردد باستمرار: عرب وغير عرب، بدو وحضر، مسلمون وأهل ذمة، عامة وخاصة... لقد عجزت المنهجية السكونية عن إبراز الجوانب الدينامية في حركة المجتمع العربي فقادت إلى استنتاجات خاطئة ومضللة وألغت الصراع الاجتماعي لصالح أشكال أخرى من الصراعات (الطائفية، المذهبية، القبلية، العائلية، العرقية...) التي رغم أهميتها والوقائع التاريخية المثبتة والدالة على مصداقيتها، لا تعبر عن الصراع الأساسي الذي يفسر حركية هذا المجتمع ودينامية القوى الاجتماعية المشاركة فيه.

فما يسمى بالصراع الديني أو الطائفي أو المذهبي ليس في الواقع سوى أحد أشكال الصراع الاجتماعي، حيث يلعب العامل السياسي دور المحرك الفاعل فيه. فللدين وظيفة اجتماعية هي التي يبحث عنها المؤرخ الاجتماعي بمعزل عن أشكال العبادة والممارسات الطقوسية التي تقوم بها كل طائفة أو مذهب، والتشديد على الوظيفة الاجتماعية للدين عند تحليل دينامية التطور الاجتماعي في مظاهرها كافة تعطي للتحليل بعداً ديناميكياً يتجاوز المنهجية السكونية السائدة ويتناقض معها. وقد كشف حليم بركات (استاذ جامعي سوري الأصل، عاش في بيروت، ثم أمريكا وما زال، متخصص في علم الاجتماع وروائي) أهمية المنهج الديناميكي في تحليل الحياة الدينية في المجتمع العربي المعاصر وذلك للأسباب الموضوعية التالية:...................................

**ص 146-** "تحول الدين من قوة روحية ثورية في مرحلة التكون إلى مؤسسة ونظام وظائفة في المراحل التالية – حصول انقسامات داخل الدين ونزاعات بين الأديان لأسباب اقتصادية اجتماعية سياسية- استخدام الدين من قبل الأنظمة في تثبيت شرعيتها أو على العكس، من قبل المعارضة في الحض على التمرد والثورة..". فالنظرة الدينامية تحلل الانقسامات الدينية والمذهبية والطائفية على خلفية دخول العامل الديني إلى بيئة قبلية ذات تقاليد وعادات أسبق على الأديان التوحيدية. ورغم أن الإسلام كان أكثر فاعلية من باقي الأديان التوحيدية التي عرفها العرب فإن الكثير من التقاليد البدوية تحكمت في العلاقات الاجتماعية بين العرب أنفسهم الذين اعتنقوا الديانات التوحيدية الثلاث، وبينهم وبين المسلمين من غير العرب بشكل خاص وأصحاب الديانات التوحيدية من غير العرب بشكل عام. ولعل ظاهرة السلالات الدينية ذات الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت ماثلة للعيان في أكثر من قطر عربي خير مثال على الذهنية التي تجسدت في أنساب الأشراف، كما تجسدت لاحقاً في زعماء الملل، والطوائف والمذاهب، وشيوخ الطرق الصوفية وزعماء الدراويش وغيرهم. والمنهج الديناميكي لفهم الظاهرة الاجتماعية لا يعزل الدين كظاهرة اجتماعية عن حركة التطور الاجتماعي نفسها وبالتالي عن الصراع الاجتماع الذي هو التعبير المباشر عن تلك الحركة في مختلف تجلياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.. **فالقوى المسيطرة تحاول التعويض بالدين لديمومة سيطرتها وتأييد تلك السيطرة** **في حين تلجأ قوى من المعارضة إلى الدين لتبرير ثورتها أو نقمتها على خصومها السياسيين وصولاً للقول بعدم شرعية سلطتهم السياسية وضرورة إزاحتهم عنها بمختلف الأشكال والأساليب "لإنقاذ" الجماهير الشعبية من جورهم وتسلطهم . لكن القوى المعارضة التي استندت إلى الدين لقلب قوى طبقية حاكمة باسم الدين نفسه قادت عبر حركة طويلة للمجتمع العربي إلى ولادة المذاهب داخل الأديان التوحيدية وقامت بثورات وانتفاضات متلاحقة كانت محصلتها النهائية عشرات الطوائف والمذاهب والطرق الصوفية وفرق الدراويش السائدة حتى اليوم في الوطن العربي.**

**ص 147 -** هكذا تندرج مسألة الأقليات الطائفية والمذهبية في الجانب الأساسي منها وهو الجانب المتفجر كمسألة سياسية بالدرجة الأولى. **فالقوى المسيطرة تحاول تعويض شرعيتها الحقوقية وقمعها الدموي ووجهها الطبقي باسم الدين وقوى المعارضة تستعين بالدين نفسه لنفي تلك الشرعية، لالصالح الجماهير الشعبية المسحوقة والمقموعة بل لصالح قيادات طائفية أو مذهبية محرومة من السلطة.** وتجلت هذه الظاهرة بشكل واضح على الساحة اللبنانية في ظل شعارات المشاركة والغبن الطائفي والميثاق الجديد، والطائفية السياسية وغيرها ولعل دراسة المسألة الطائفية في لبنان تقدم فهما عميقاً لكثير من المشكلات الطائفية السائدة الآن في المجتمع العربي المتفجر منها والمستقر على السواء.

**الأبعاد الأساسية للجذور التاريخية للظاهرة الطائفية في لبنان:**

في النموذج اللبناني لمسألة الأقليات الطائفية تبدو جلية علاقة الدين بالسياسة في تحولها إلى أزمة بنيوية تستخدمها القوى المسيطرة لديمومة سيطرتها الطبقية مستغلة قدرتها على تحويل الصراع الاجتماعي بشكل دائم إلى صراع طائفي أو بالأحرى إلى صراع سياسي يرتدي وجهاً طائفياً لأنّه الوجه الملائم لسيطرة البرجوازية التابعة لمراكز الرساميل العالمية. فالدين في الحالة اللبنانية فقد قدرته على توحيد اللبنانيين منذ أن تحول إلى طوائف ومذاهب تعمل لصالح القوى المسيطرة على حساب جماهير العمال والفلاحين والأجراء وجميع القوى المنتجة. والعلاقة بين الطوائف والأديان في الحالة اللبنانية بشكل خاص، علاقة انتساب شكلي وتعارض قيمي. فالطوائف تنتسب بالضرورة إلى الأديان التوحيدية التي تدعو إلى احترام الإنسان كقيمة مطلقة مهما كانت ميوله الساسية وتوجهاته الفكرية. لكن الطائفية في الممارسة العملية ألغت هذه القيمة وحولت الإنسان إلى رقم عددي يضاف إلى هذه الطائفة أو تلك ويهدر دمه وتستباح وتصادر أملاكه ويتم الاعتداء على كرامته دونما حاجة إلى تبرير.

ألغى النظام الطائفي معظم القيم الإنسانية كالحرية والمساواة والديموقراطية، والتمثيل الشعبي وقد توافق على إدانة هذا النظام مفكرون لبنانيون من مواقع فكرية مختلفة. فالنظام الطائفي اللبناني "ديكتاتورية مقنعة" لدى ميشال شيحا (1891-1954) واضع دستور استقلال لبنان عام 1926 مع بترو طراد وعمر الداعوق ولا تزال أفكاره السياسية والفلسفية تؤثر على مسيرة لبنان الاقتصادية والسياسية، ولذا يعد المهندس الأول للصيغة الطائفية اللبنانية ونظامها السياسي. وهو نظام قمعي إذ "يجبر اللبناني على أن يولد ويعيش ويتزوج طائفياً على حد تعبير المفكر الديموقراطي أدمون رباط (1904 من حلب خبير دستوري من أهم مؤلفاته المسيحيون العرب، دار النهار، كتب مقدمة الدستور اللبناني) وهونظام سياسي أوصل الحكم في لبنان إلى "ديكتاتورية طبقية" حسب تعبير المفكر الماركسي مهدي عامل. وليس صدفة أن تتلاقى هذه التيارات الفكرية وتتقاطع مع كثير من الآراء المشابهة لها لتصل إلى نتيجة واحدة تؤكد لا ديموقراطية النظام الطائفي. واللاديموقراطية تعريفاً، شكل من أشكال السلطة القمعية التي تلغي حرية الإنسان وتمنعه من ممارسة حقوقه الأساسية التي نصت عليها شرعية حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة، أما بعض أشكال الديموقراطية، حتى الشكلية منها، فنتاج لنضال الجماهير الشعبية اللبنانية وليست هبة من النظام الطائفي المسيطر ، ودفعت ثمنها غالياً من دمائها وممتلكاتها. كما أن حركية المجتمع اللبناني في مرحلة التبدلات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية خلال القرن المنصرم كانت تسمح بنوع من الليبرالية التي خدمت القوى المسيطرة المعارضة معاً في لبنان. لكن – محصلتها النهائية التي تنطبق على المرحلة الممتدة حتى انفجار الحرب الأهلية اللبنانية أن القوى الطائفية المسيطرة قد ازدادت تمسكاً بمواقعها الطائفية – الطبقية في حين انقسمت المعارضة بين قوى تدعو إلى التغيير الجذري في بنية النظام المسيطر وقوى تعارض النظام من موقع التفتيش على مواقع لها في داخله. وهذا ما وصفه المفكر كمال جنبلاط بقوله: "أزمة الحكم في لبنان أزمة المعارضة والحكومة معاً".

**ص 148 -** هكذا تراكمت الأزمات الحادة في لبنان بسبب سياسة الدوران دون السعي لحلها فقادت إلى انفجاره الداخلي المستمر منذ بدايات الحرب الأهلية. وانهارت الدولة كصيغة توحيدية للمجتمع اللبناني فعادت إلى الظهور مجموعة من السلطات السابقة على الدولة (عشائر، قبائل، عائلات، قوى أمر الواقع) بالإضافة إلى حس جماهيري موروث لا يرى فائدة من بقاء الدولة طالما أنّها تمثل رموز القمع والتسلط وجباية الضرائب، ودعم الطبقات الغنية، وتشويه التمثيل الشعبي أو تزويره عمداً وغيرها من السلبيات مقابل إيجابيات قليلة.

الأزمة الراهنة نتاج لتراكم تلك الأزمات لكن خطورتها أن البرجوازية اللبنانية المسيطرة استخدمت الطائفية لتضليل الجماهير ودفعها لخوض معارك طائفية ومذهبية تقوي النظام الطائفي المسيطر بدل أن تضعفه فالطائفية تستدعي طائفية مشابهة لها، والعنف الطائفي يقود إلى عنف طائفي أكثر رجعية منه. وصعود التيارات الطائفية ظاهرة مفهومة تماماً في مجتمعنا العربي عامة وفي لبنان خاصة لأن ذلك الصعود يرتبط وثيقاً بالأزمة البنيوية للنظام السياسي المسيطر. وقد أوضح سمير أمين عمق العلاقة الوثيقة بينهما بقوله: "ليست نهضة السلفية ظاهرة لا تفهم فهي في الواقع دليل وعرض على أزمة مجتمعنا ولذلك تتخذ السلفية أشكالاً مختلفة تتكيف مع ظروف مختلف أجزاء المجتمع الرأسمالي الدولي الواقع في أزمة... وللنضهة السلفية آثار هامة بالنسبة للشعوب العربية فهي تدفع إلى تراجع الوعي القومي العربي وإحلال ستار ديني محله ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى موجات من التعصب المظلم خاصة إزاء الأقليات.

هذه المقولة ذات مصداقية أكيدة في جميع الأقطار العربية التي تعاني مشكلات طائفية أو مذهبية متفجرة أو كامنة لكن النموذج اللبناني المتفجر يساعد على فهم أبعاد هذه الظاهرة خاصة بعد تغييب الدولة الموحدة وإفساح المجال أمام أشكال تسلطية لقوى قمعية ذات توجهات فاشية أو لا ديموقراطية تمارس أشد أنواع التنكيل بجماهيرها الطائفية نفسها بالإضافة إلى تنكيل أشد بشاعة ضد جماهير الطوائف الأخرى........

**ص 150 -** المنهج الديناميكي التطوري قادر على تحليل حركة الصراع السياسي في لبنان في ظل الأوضاع المعقدة السائدة فيه قبل وبعد اندلاع الحرب الأهلية. ولعل أبرز الفرضيات التي تساعد على فهم هذه الحركة لأن أبعادها المستقبلية تندرج ضمن المنهج الديناميكي المستقبلي. فالصراع السياسي هو الصراع الحقيقي **لأن الطائفية علاقة سياسية بالدرجة الأولى ولا يمكن فهمها إذا تمّ عزلها عن دائرة الصراع السياسي الذي ولدت فيه،** وبه تتطور ومن أجله تستخدم كافة أشكاله خاصة الطائفية المستقرة وصولاً إلى الشكل الطائفي الفاشي الذي تحاول فيه طائفة واحدة إلغاء باقي الطوائف أو إجبارها على الخضوع لها بشروط النظام العنصري المسيطر في إسرائيل وجنوب افريقيا.

إن الصراع الدائر على الساحة اللبنانية ليس صراعاً طائفياً أو دينياً بل صراع سياسي تحتل فيه موقعاً مميزاً لأنها إحدى الركائز الأساسية لنشوء وتطور استمرارية الدول الطائفية في لبنان، وانطلاقاً من هذه الفرضية تصبح المسألة الأساسية في الحرب الأهلية في لبنان تعبيراً عن الأزمة في بنية نظامه السياسي الطائفي – الطبقي المسيطر. وبالتالي فالخروج من هذه الحرب يتطلب في رأي القوى الطبقية المسيطرة الإبقاء على نظامه الطائفي الطبقي مع تعديل في تركيبته السياسية الطائفية على قاعدة ميثاق جديد لا يحمل من الوطنية سوى الاسم. في حين أن الخروج من دائرة هذه الحرب يتطلب في رأي القوى الشعبية المعارضة للنظام السياسي المسيطر، تغييراً في بنية هذا النظام وتحويلها إلى نظام ديموقراطي حقيقي لا يعتمد التضليل الإيديولوجي و الديموقراطية الشكلية، فالمسألة إذاً في جوهرها تنطلق من رؤيتين متناقضتين لطبيعة النظام السياسي المسيطر في لبنان، رؤية تقول بأن الطائفية هي أساس لبنان ويزول بزوالها لأن كيانه ونظامه السياسي الملائم لسيطرة البورجوازية اللبنانية التابعة للإمبريالية وهي سيطرة طبقية رغم تمظهرها بالمظهر الطائفي.

**ص 151-** وبالتالي فإلغاء الطائفية ونظامها السياسي لا يلغي الكيان اللبناني بل يلغي شكلاً من السيطرة الطبقية أوصل لبنان إلى التفكك والانهيار ومنع توحيدالشعب اللبناني على أرضية صلبة من الوحدة الوطنية لا الطائفية وأوصل البورجوازية اللبنانية إلى حافة الخيانة القومية حيث صفقت للاجتياح الإسرائيلي صيف 1982. ووجدت فيه حلاً مرحلياً لإنقاذ نظامها السياسي من الانهيار فأبدت استعدادها الكامل لتوقيع اتفاقيات كامب دافيد الخيانية. بعبارة أخرى إن الطائفية عبر نظامها السياسي المسيطر هي التي أوصلت الكيان اللبناني إلى حافة الزوال وإن القوى التي حمت لبنان بدماء شهدائها مدعوة لتغيير النظام وإلغاء الطائفية منه وليس مده بدم طائفي جديد تكون نتيجته استمرارية النظام الطائفي القائم وتأييد سيطرته الطبقية.

ولما كان المجتمع اللبناني مجتمعاً متعدد الطوائف والقوميات، فهو بهذه الصفة يصلح كنموذج يحتذى في بعض الأقطار العربية التي تعاني مشكلات مشابهة وعليها أن تستفيد من المأساة اللبنانية فتمنع انهيار الدولة فيها وذلك بإجراء إصلاحات جذرية سريعة وتقديم الحلول الديموقراطية لمشكلاتها البنيوية لا اعتماد لسياسة الدوران حول المشكلات التي تقود إلى انهيار الدولة نفسها. فالدولة الطائفية ليست دولة مركزية ولا تستطيع أن تتحول إلى دولة لطائفة واحدة لذلك كان الحل الفاشي قاعدة أساسية ثابتة في نهج الدولة الطائفية العنصرية التي تريد فرض سيطرة طائفة واحدة على باقي الطوائف أو قومية واحدة على باقي القوميات فتتحول بذلك إلى دولة عنصرية على غرار إسرائيل مبرر وجودها قمع كل أشكال الديموقراطية الحقة والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين سكان البلد الواحد.

لكن الطوائف كأقليات دينية مذهبية ليس لها وجود مستقل إلا بالدولة الطائفية التي تضمن تلك الطوائف وتفرض لها حصصاً غير متساوية داخل الدولة الطائفية تحت مختلف الذرائع كالأقدمية العددية والتعددية الثقافية والمساهمة في دفع الضرائب وغيرها. الطوائف بحاجة إلى الدولة الطائفية بنفس القدر إن لم يكن أكثر من حاجة هذه الدولة إلى الطوائف لأن أياً منها -**ص152-** لا تستطيع أن تتشكل كدولة طائفية مستقلة أو منفصلة أو معزولة عن الطوائف الأخرى. ورغم ادعاء التعددية الثقافية أو الحضارية فإن حركة المجتمع اللبناني كانت واحدة لكن الطوائف استفادت منها بنسب متفاوتة لا تصلح كقاعدة لإقامة كانتونات مستقلة بعضها عن البعض الآخر. وفي الواقع العملي، ونظراً لصعوبة الاستفادة من منافع النظام السياسي المسيطر، برز مأزق بنيوي طال الأرياف اللبنانية خاصة البعيدة عن بيروت وجبل لبنان، على اختلاف طوائفها. وما لبث هذا المأزق البنيوي أن تجلى كمأزق سياسي واقتصادي واجتماعي مما أضعف التضليل الإيديولوجي الطائفي بحيث خرجت مجموعة كبيرة من جماهير الأرياف اللبنانية عن دائرة المركز الأساسي المتجسد في بيروت وجوارها حيث المراكز المالية والاقتصادية الكبرى للبرجوازية اللبنانية التابعة. فانعكست الأزمة البنيوية للتركيبة الاقتصادية – الاجتماعية على النظام السياسي المسيطر وباتت الطائفية عاجزة عن إعادة تركيبه على الأسس الطائفية الطبقية السائدة والتي كانت السبب الأساسي في انهياره وتفكك دولته لقد حاولت الدولة الطائفية في لبنان أن تستر الأساسي في انهياره وتفكك دولته لقد حاولت الدولة الطائفية في لبنان أن تستر وجهها الطبقي وتظهر نفسها كدولة جميع الطوائف لا دولة طائفة واحدة أو عدة طوائف متحالفة ضمن ميثاق وطني. وحلل مفكرو البورجوازية اللبنانية والذين ساروا على خطاهم دور الدولة اللبنانية كدولة للديموقراطية الطائفية أي دولة تقف فوق جميع الطوائف لتحكم المجتمع اللبناني المتعدد طائفياً وفق صيغة طوائفية تفسح المجال أمام تفتح الطوائف كوحدات "حضارية" تغني المجتمع اللبناني على حد تعبيرهم ووفق هذه المقولة تصبح الطائفية مصدر "إثراء حضاري" ودعوا لإبقاء الطوائف "وحدات" قائمة بذاتها داخل الدولة الطائفية التي تستعير من التحليل الطبقي صيغة الدولة التي تقف فوق جميع الطوائف لتقيم العدل والمساواة فيما بينها لكن استعارة التحليل الطبقي لفهم آلية الدولة الطائفية يساهم في تعرية دورها الطبقي نفسه ويفضح زيف تعدديتها الطائفية التي تتناقض جذرياً مع ذلك الدور الذي كان وما زال وسيبقى المبرر الحقيقي لبقائها.

**ص 153** – لقد بات واضحاً أن الطائفية في لبنان تعبير عن شكل النظام السياسي المسيطر فيه والذي هو نظام طبقي يربط البرجوازية اللبنانية المسيطرة تبعياً بمراكز الرساميل العالمية. وكانت البرجوازية اللبنانية حريصة على الدوام في اعتماد الطائفية كشكل لنظامها السياسي والتضليل الإيديولوجي الذي يلائم تماماً سيطرتها الطبقية ويساهم في تفكيك القوى الشعبية المعرضة لها.

وتبرز الإيديولوجيا الطائفية كإيديولوجيا طبقية وليست دينية فحسب، وهذه المقولة تكشف زيف الكتابات الطائفية المضللة حول المسألة اللبنانية من جهة وتساهم في فهم الجوهر الطبقي للأهداف البرجوازية الكامنة وراء استخدام الدين في السياسة من جهة أخرى فالإيديولوجيا الطائفية ليست مقصودة لذاتها وبذاتها بل لإخراج التحليل العلمي حول المسألة الطائفية عن مساره الاجتماعي وإظهار الصراع الاجتماعي كصراع طائفي ينتهي بنتائج من طبيعة هذا الصراع أي إبدال سيطرة طائفية بأخرى مشابهة لها أو متخلفة عليها أحياناً. والتحليل العلمي للمسألة الطائفية ينطلق أساساً من مقولة الصراع الاجتماعي بين قوى طبقية تتصارع للسيطرة على المادية وليس لامتلاك مصالح وهمية أو معنوية غير مادية. والبنية الاجتماعية في لبنان وفي كل قطر عربي متعدد الطوائف والقوميات هي بنية اجتماعية تربطها بالامبريالية علاقات تبعية بنيوية مهما كان الشكل الذي تتمظهر فيه تلك الروابط والعلاقات. وهناك في لبنان كما في باقي تلك الأقطار سيطرة طبقية للبرجوازية التابعة للإمبريالية سواء كانت الإيديولوجيا المسيطرة طائفية أو قوموية أو مذهبية وغيرها. والأزمة البنيوية الراهنة في لبنان هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى ولا يمكن تحليلها على أساس شكلها الطائفي بعزله عن جوهره الطبقي أي النظام السياسي المسيطر. واستناداً إلى هذه المقولة يندرج الصراع في حقله السياسي أي الحقيقي أو الواقعي وليس الإيديولوجي وتصبح المهمة الملحة تغيير البنية الاجتماعية للبرجوازية التابعة ونظامها السياسي لا تغير الشكل الطائفي لسيطرتها دون تغيير البنية نفسها. فالنظام السياسي أسير تمثيله الطبقي **ص 154-**  ولا يتغير جذرياً إلابالتغيير الشامل للبنى الطبقية السائدة. وكل تغيير في شكل النظام دون بناه الاجتماعية الطبقية يقود بالضرورة إلى حرب أهلية جديدة تعيد ترتيب الوضع السائد لمصلحة القوى الطبقية المسيطرة. يستنتج من ذلك أن المسألة الطائفية في لبنان كما في باقي الأقطار العربية التي تشكو من الطائفية كمعيق للوحدة الداخلية الاجتماعية ليست مسألة إيديولوجية فقط ولا مسألة دينية كما تبدو للوهلة الأولى بل ترتبط وثيقاً بالوظيفة الطبقية للنظام السياسي المسيطر لأنها ذات دور فاعل في حماية القوى المسيطرة من جهة وفي تفكيك القوى الشعبية والجماهير الكادحة ومنعها من التحول إلى قوة قادرة على إزالة النظام الطائفي – الطبقي المسيطر من جهة أخرى. ودلت التجارب أن النظام السياسي اللبناني وهو نظام طبقي بالدرجة الأولى وجد في الطائفية الشكل الملائم لديمومة سيطرته الطبقية لأنها لعبت الدور الأساسي في تفتيت الجماهير الشعبية ومنعها من التوحد على قاعدة رفض السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية ونظامها الطائفي. ودلت بعض الدراسات العلمية أن الموقع الطائفي للباحثين اللبنانيين يساهم أيضاً في تشويه الوعي الوطني انطلاقاً من الرؤية الطائفية الوحيدة الجانب التي يتبناها والنتائج المشابهة التي يصل إليها.

أما انفجار المسألة الطائفية في لبنان فليس دليلاً على نفي إمكانية التعايش الراهن والمستقبلي بين طوائفه بل مؤشر على بروز أزمة حادة في حقل الصراع السياسي الذي هو **بالضرورة صراع اجتماعي طبقي حتى لو طغى الشكل الطائفي فيه**. وبروز حدة الأزمة مؤشر أيضاً على أن البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية السائدة باتت عاجزة عن استيعاب التناقضات الداخلية الحادة والتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة. فكان الانفجار دليلاً على ضرورة التغيير الجذري لصالح القوى المتضررة، وكانت الحرب أو الحل الفاشي ضرورة ملحة للحفاظ على ديمومة القوى المسيطرة.

إن الأزمة الراهنة للدولة اللبنانية ليست فقط أزمة تكون طائفي **ص 155** أو تعايش تاريخي بين الطوائف بل أيضاً أزمة بناء الدولة البرجوازية اللبنانية التي أقيمت على قاعدة بنية اقتصادية – اجتماعية تربطها بالامبريالية علاقة تبعية شبه كاملة. والأزمة الراهنة لهذه الدولة هي أزمة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية التابعة التي حاولت التهرب من حل مشكلاتها البنيوية وعجزت عن تطوير نفسها بما يتلاءم مع متطلبات وجودها كدولة برجوازية في أواخر القرن العشرين. ورغم نجاحها النسبي في الدوران حول الأزمات الحادة التي واجهتها، وتحويل الصراع الاجتماعي إلى صراع طوائفي، وتعطيل الديموقراطية الحقة مع الإبقاء على الشكل الظاهري للعبة الديموقراطية عبر تمثيل نيابي وشعبي مشوه، والمطابقة بين الطائفية والكيان السياسي المسيطر كان انفجار الصراع الاجتماعي مسألة حتمية تنبع من غياب الديموقراطية كمفهوم نظري وفي الممارسة العملية في وقت واحد. ويشكل الجمود الدستوري والتحجر الملموس في القوانين والأنظمة والمراسيم والقرارات الموروثة عن العهدين العثماني والانتداب الفرنسي نموذجاً ملموساً على غياب الديموقراطية الحقة لدى السلطة التشريعية اللبنانية. وما الممارسات القمعية واستغلال النفوذ والرشوة والإثراء غير المشروع والصفقات والعمولات على حساب الدولة سوى نماذج دامغة على زيف ممارسة الديموقراطية في لبنان. وليس صدفة أن يسقط مشروع قانون "من أين لك هذا" ولا يبصر النور ولا يطبق في لبنان. وليس صدفة أن يكاد لبنان يكون البلد الوحيد الذي لم يعتمد التطهير في إدارته منذ عشرات السنين. وإن التطهير الذي تمّ في العهد الشهابي (فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية 1958- 1964) حمل بعض الموظفين الذين شملهم التطهير إلى مراكز إدارية أعلى وحمل بعضهم إلى البرلمان أي رأس السلطة التشريعية التي عليها القيام بتطهير إدارات الدولة لقد ارتاحت الدولة اللنانية إلى الصيغة الطائفية للنظام السياسي المسيطر لأنها صيغة كانت تتلاءم مع مصالحها الطبقية لكنها فشلت في بناء دولة عصرية ولو بالمفهوم البرجوازي التبعي الذي وصلت إليه أقطار عربية أخرى كانت أكثر تخلفاً من لبنان فأطر الدولة الطائفية كانت تضيق باستمرار عن استيعاب الحاجات الملحة للتطور الاقتصادي – الاجتماعي – السياسي الذي يفرضه النمو العاصف للبرجوازية اللبنانية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الحرب الأهلية سنة 1975.

ورغم تداخل العاملين القومي العربي والصراع الدولي على الساحة اللبنانية مع العامل الداخلي البنيوي للتركيبة اللبنانية فإن منهج التحليل الديناميكي للمسألة الطائفية في لبنان يفترض رؤية الأزمة اللبنانية في حقلها السياسي كصراع بين قوى التغيير وقوى الجمود والتحجر. فالدولة الطائفية اللبنانية لم تكن قائمة بذاتها بل في البرجوازية اللبنانية التابعة ونظامها المسيطر. وقد تحولت هذه البرجوازية ونظامها السياسي إلى عائق جدي يحول دون قيام دولة عصرية حتى بالمفهوم البرجوازي للدولة. وعجزت الدولة الطائفية عن حماية مؤسساتها وجيشها وحدودها الجغرافية والمصالح الحيوية للشعب اللبناني ففقدت إلى حد بعيد قدرتها القمعية وسلطتها المركزية ودورها التوحيدي ووظيفتها السياسية.

ويجب الاستدراك المعلل في هذا المجال حتى لا تفهم هذه المقولة بشكل خاطئ، فليست الدولة اللبنانية بالمطلق هي التي انهارت بل هذا الشكل من الدولة الطائفية التي كانت قائمة في لبنان هو الذي انهار وبالتالي فإن انهيارها يدفع بالضرورة للبحث عن شكل آخر من الدولة المركزية التي تحقق وحدة لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات. لبنان الطوائف الذي أقيم على شكل من الوحدة الهشة هو الذي تفكك وانهارت معه الدولة الطائفية كتعبير عن علاقة سياسية طبقية للبرجوازية اللبنانية بالامبريالية العالمية. إذن فليست وحدة لبنان هي التي انهارت بل ذلك الشكل المشوه من الوحدة اللبنانية القائم على وحدة الطوائف لا وحدة الوطن والمواطنين. وسقوط الوحدة الطائفية ليس دليلاً على سقوط صيغة التعدد الطوائفي في لبنان، وسقوط الوحدة الطائفية ليس دليلاً على سقوط صيغة التعدد الطوائفي في لبنان، بالمعنى الاجتماعي للتعدد والتنوع لأن هذه الصيغة السكنية ستبقى حتماً ولن تجبر طائفة على الرحيل عن الأراضي اللبنانية. لقد انهارت الصيغة الطوائفية من حيث هي صيغة سياسية تتلاءم مع المصلحة الطبقية للنظام السياسي القائم وقواه البرجوازية المسيطرة. **ص 157-** وطائفية الدولة اللبنانية ليست ضرورة حتمية لبقاء الدولة ولا لبقاء لبنان فقط لبقاء السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية التابعة. وبهذا المعنى يقول مهدي عامل: " طائفية هذه الدولة ليست ضرورة طائفية بل هي ضرورة طبقية". وبالتالي فانهيار الصيغة الطائفية ليس انهياراً للكيان اللبناني، وانهيار الدولة الطائفية ليس انهياراً لمفهوم الدولة ودورها في لبنان بل إنقاذ لها حتى في حال تجددها كدولة برجوازية عصرية. وانهيار النظام الطائفي الطبقي في لبنان ليس انهياراً للتركيبة السكانية المتعددة الطوائف بل إنقاذ لهذه التعددية من صيغة سياسية تجعل الطوائف غيتوات منغلقة على ذاتها وغير متفاعلة فيما بينها.

**المسألة الطائفية إذاً تنبع من فهم الطائفية كعلاقة سياسية لا دينية وللصراع الطائفي كصراع سياسي بمدلول اجتماعي طبقي لا طائفي وللتعددية الطائفية كتنوع سكاني أو كموروث تاريخي متعدد لشعب واحد ليس موروثاً إثنياً أو حضارياً لشعوب عدة تعيش على أرض واحدة.**

الصراع السياسي هو الأساسي في حركة الواقع والمنهج الديناميكي قادر على فهم آلية ذلك الصراع، كمفهوم نظري وممارسة عملية، وذلك بربطه بالبنى الاقتصادية الاجتماعية التي أفرزته وبالممارسة الديموقراطية أو اللاديموقراطية للقوى الطبقية التي تنخرط في الصراع السياسي من موقع التغيير الجذري أو من موقع الجمود والتحجر وتأييد السيطرة الطبقية القائمة. **ص 157.**

**في معظم ما كتب مأخوذ عن كتاب د.مسعود ضاهر المعنون بـ "مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي" ببعض التصرف**

**دار كنعان للدراسات، ط 1 ، دمشق، 1994 .**

1. • - سمير أمين [↑](#footnote-ref-1)